جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

اثر التوازنات الاقليمية على سياسة الكويت الخارجية (2006 – 2017)

The Impact of Regional Balances on Kuwait's Foreign Policy (2006-2017)

إعداد الطالب

متعب عجمي حمود المطيري

إشراف

الدكتور علي الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من

معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الصيفي

2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

اثر التوازنات الاقليمية على سياسة الكويت الخارجية (2006 – 2017)

إعداد

متعب عجمي حمود المطيري

أعضاء لجنة المناقشة

الأسم		التوقيع
د. علي الشرعه	مشرفا ورئيساً	----------
د. صايل السرحان	عضواً	----------
د. عاهد ابوذويب	عضواً	----------
د. خالد العدوان	عضواً خارجيا	----------

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٥/٧ / 2018

الفصل الصيفي 2018/2017 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **متعب عجمي حمود المطيري** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: **متعب عجمي حمود المطيري**

التخصص: علوم سياسية **الكلية:** معهد بيت الحكمة **القسم:** العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

اثر التوازنات الاقليمية على سياسة الكويت الخارجية (2006 – 2017)

توقيع الطالب:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى والدي رحمه الله

ووالدتي اطال الله في عمرها وابقاها نبراساً لي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

كما اهدي هذا العمل الى عائلتي وأبنائي واخواني متمنياً ان يكون هذا العمل نبراس يحتذى به

" وأخيراً اهدي هذا العمل إلى كل من كن لي المحبة والاحترام"

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد اتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور **علي الشرعة** الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود.

كما اتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة ممثلة بكل من **الدكتور صايل السرحان والدكتور عاهد ابوذويب والدكتور خالد العدوان** تواضعهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا. كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدا لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
تفويض	ج
إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت	د
الإهداء	هـ
شكر وتقدير	و
فهرس المحتويات	ز
ملخص عربي	ط
ملخص انجليزي	ي
الفصل التمهيدي خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
فرضية الدراسة	5
حدود الدراسة	5
مفاهيم ومصطلحات الدراسة	5
منهجية الدراسة	6
الدراسات السابقة	7
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	10
الفصل الاول : التوازنات الاقليمية والسياسة الخارجية (دراسة نظرية)	11
المبحث الاول: مفهوم التوازنات الاقليمية والعوامل المؤثرة فيها	12
المطلب الاول: التوازن الإقليمي (المفهوم والمؤشرات)	15
المطلب الثاني: المحددات والعوامل المؤثرة في التوازن الإقليمي	19

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: العلاقة التبادلية بين التوازن الاقليمي والسياسة الخارجية	27
المطلب الاول: التوازن الاقليمي عامل دفع وحافزيه للسياسة الخارجية	29
المطلب الثاني: التوازن الاقليمي عامل تثبيط ومحدد للسياسة الخارجية	31
الفصل الثاني: التوازنات الاقليمية وسياسة الكويت الخارجية	33
المبحث الاول: طبيعة السياسة الخارجية الكويتية ومركز صنعها	35
المطلب الاول: مرتكزات السياسة الخارجية الكويتية	37
المطلب الثاني: مراكز صنع السياسة الخارجية الكويتية	40
المبحث الثاني: اثر التحول في التوازن الاقليمي على السياسة الخارجية الكويتية	43
المطلب الاول: محددات الدور الخليجي وازماته في ضوء تغير توازن القوى الاقليمي	48
المطلب الثاني: محددات الدور التركي والايراني	50
المطلب الثالث: محددات الدور الإسرائيلي في المنطقة العربية	58
المبحث الثالث: التصورات المستقبلية للسياسة الخارجية الكويتية في ضوء توازنات القوى الاقليمية	61
المطلب الاول: في اطار النظام الاقليمي	62
المطلب الثاني: مكانة الكويت في مواجهة القوى الاقليمية النافذة غير العربية	65
الخاتمة والنتائج والتوصيات	71
الخاتمــة	71
النتائج	73
التوصيات	74
المراجع	75

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثر التوازنات الاقليمية على سياسة الكويت الخارجية (2006 – 2017)

إعداد الطالب

متعب عجمي حمود المطيري

إشراف

الدكتور علي الشرعه

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل وضع السياسة الخارجية الكويتية الساعية الى الحفاظ على التوازنات الاقليمية، وتوضيح مدى تأثير التوازنات الاقليمية على السياسة الخارجية الكويتية، توضيح اهمية الدور الذي تلعبه القيادة الكويتية في المحافظة على التوازنات الاقليمية، واعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة إن وجود الكويت في موقع جغرافي لعب دور موثر في منطقة ذات اهمية استراتيجية من حيث السيطرة على المخزون النفطي، وظهر جلياً وجود قلق عام لدى دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الكويت نتيجة العلاقات الامريكية الايرانية، وأي اخلال في التوازنات الاقليمية سيكون له اثراً على السياسة الخارجية في الكويت من خلال الاخلال في العلاقات الدولية، وكان لسياسة دولة الكويت الخارجية التي ترتكز على التوازن والحياد في كافة السبل دوراً في تشكل التوازنات الاقليمية في الكويت، وان الكويت في الفترة الأولى من استقلالها كانت من بين الدول العربية القلائل التي تحتفظ بعلاقات متوازنة مع قطبي النظام الدولي حينها، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق، كما أن الكويت كانت تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط، الامر الذي منحها المصداقية والقبول للقيام بدور الوسيط في النزاعات الاقليمية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of Regional Balances on Kuwait's Foreign Policy (2006-2017)

student preparation

Mteeb Ajmi Hamoud Al-Mutairi

supervision

Dr. Ali Al – Shara'a

Abstract

The study aimed to analyze the status of Kuwait's foreign policy, which seeks to preserve regional balances and clarify the impact of regional balances on Kuwaiti foreign policy, clarifying the importance of the role played by the Kuwaiti leadership in maintaining regional balances. , And the most important findings of the study that the presence of Kuwait in a geographical location played a role in a region of strategic importance in terms of control of oil reserves, and it became clear that there is a general concern in the GCC countries, including Kuwait Net And any imbalance in the regional balance will have an impact on the foreign policy in Kuwait. Kuwait's foreign policy, which is based on balance and neutrality in all ways, has played a role in forming the regional balances in Kuwait. In its first period of independence, Kuwait was among, The few Arab countries that maintain balanced relations with the poles of the international order at the time, the United States and the former Soviet Union, and Kuwait maintained good relations with all countries in the Middle East, which gave it credibility and acceptance to do a Bedouin Mediator in regional conflicts.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

خلفية الدراسة واهميتها

المقدمة

ان توازن القوى كموضوع سياسي يطلق عليه في بعض الاحيان توازن القوى الرئيسي او التوازن المسيطر، باعتباره ينظم العلاقات في القوى الرئيسية والمسيطرة على السياسة العالمية، ويعد من اكثر المواضيع المهمة في الِشأن السياسي، حيث ان الانظمة الدولية تمر في حالة من التحولات الدولية مما يؤثر في الدولة وتؤثر الدولي فيها، وتوازنات القوى الاقليمية كالوطن العربي والخليج العربي فانه عرضة للتهديد المستمر وهو بطبيعة الحال لا يتصف بالاستقرار وانما يتحول ويتغير من توازنات قائمة الى توازنات تفرضها التفاعلات الدولية والاقليمية التي تتفاعل مع عناصر النظام الاقليمي والدولي، ويتضح بان اكثر الدول عرضة للخلل في القوى هي اما كبيرة او صغيرة نتيجة لتعرضها لاختلالات لصالح دولة على حساب اخرى، كما وجد بان توازن القوى الاقليمية بصيغته النظرية تطبيقاً وعملياً واضح في النظام الاقليمي الخليجي الذي تعد الكويت جزء منه، حيث شهد العديد من التطورات المتسارعة منذ مطلع السبعينات والتي لعبت دوراً كبيراً بتغيير وتبدل القوى الاقليمية، وكذلك مجريات الاحداث والنزاع بين العراق والكويت ايضاً على المستوى الكويتي كان لها اثر كبير في الاختلال في توازن القوى الاقليمية، وكذلك توجهات بعض الدول من حيث المصالح الاستراتيجية تلعب دوراً خطيراً في توفير الخلل في توازن القوى، وخاصة ان تم التدخل المباشر في هذه الدولة.

وتعد دولة الكويت نموذجاً لهذه الدول التي سعت منذ اللحظة الأولى بعد حصولها على الاستقلال، في اتباع سياسة خارجية قائمة على هدف أساسي، وهو البقاء والمحافظة على تواجدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الخريطة السياسية، خصوصاً في ظل التهديدات المتوالية لها من قبل جارتها العراق، ولم تقتصر التهديدات التي تواجه الكويت على العراق فحسب، بل كانت رغبة الدول الكبرى في السيطرة على منطقة الخليج، بما فيها الكويت، بسبب النفط وثورة التصنيع واعتماد الاقتصاد العالمي على هذا المورد، تهديداً آخر يضاف إلى التحديات التي تجابه دولة الكويت من خلال محاولة جعلها تدور في فلك القوى العالمية. (العازمي، 2005، 14)

في المقابل، اتبعت الكويت سياسة خارجية قائمة على المحافظة على بقائها على الساحة، والمحافظة على أمنها من خلال: الانخراط مع دول الخليج الأخرى بتأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي نشأ بالأساس لاعتبارات أمنية (داخلية واقليمية ودولية)، وذلك للتصدي للأزمات والمشاكل السياسية التي تواجه منطقة الخليج العربي. إضافة إلى توثيق الكويت علاقاتها مع جيرانها وتعزيز التعاون العربي والإقليمي بالتوازي مع الاعتماد على آلية المساعدات الاقتصادية في الدول المختلفة. (الدعيج، 2010، 24)

وعليه ظلت سياسة الكويت قائمة على هذه المبادئ منذ الاستقلال، ولكن في ضوء تطور التحديات السياسية والاستراتيجية، سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، بات على الكويت أن تعيد هيكلة سياساتها الخارجية وتقوم بمراجعة خططها الاستراتيجية لمواجهة هذه التحديات وبناء سياسة قادرة على التعاطي والتعامل معها.

ومن الجدير بالذكر أن الكويت تعيش في إقليم ساخن وملتهب جداً من خلال كم التحديات التي تواجه المنطقة الخليجية والعربية خصوصاً في الفترة الأخيرة والتي بدأت منذ ثورات «الربيع العربي» وقادت إلى حالة من عدم الاستقرار، وانتشار الإرهاب في بعض الدول العربية، والتطرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديني الناتج عن سوء الفهم لأبعاد الدين الإسلامي والقراءة الخاطئة للتراث الإسلامي، وهي تحديات أثرت على الداخل، حيث طال الارهاب الساحة الكويتية. (اسيري، 2000، 31)

كما تواجه الكويت العديد من التحديات الناتجة من البيئة الدولية، مثل انخفاض أسعار النفط ما حمل معه تأثيرات على الاقتصاد الذي يقوم في شكل أساسي على هذا المنتج، وهو الأمر الذي يحتم ضرورة تعديل النظام الاقتصادي من خلال التنويع وليس الاعتماد على منتج واحد بعينه وعليه، فإن الكويت محاطة بالعديد من التحديات الداخلية والاقليمية والدولية، ما يتطلب مراجعة المرتكزات السياسية لديها، حيث انها وعلى مدار وقت طويل تاريخياً قامت بالحفاظ على سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وكانت في مقدمة الدول التي قامت بتوثيق علاقاتها مع معظم بلدان العالم. (الغنيم، 2004، 115)

وتأتي هذه الدراسة لتوضيح اثر التوازنات الاقليمية على سياسة الكويت الخارجية (2006 – 2017)

مشكلة الدراسة واسئلتها

تتمحور مشكلة الدراسة في مكانة التوازنات الاقليمية لما لها من تأثير على سياسات الدولة، حيث ان الكويت شهدت العديد من التطورات المتسارعة وكذلك مجريات الاحداث التي وقعت بينها وبين العراق والصراعات القائمة بين العراق وايران والتي اثرت وتركت وما زالت تؤثر في دولة الكويت، الامر الذي يحتم على الكويت العمل وفق سياق السياسات الخارجية وتوثيق العلاقات لامتلاك القدرة على الاسهام في امتلاك التوازنات الاقليمية لتحافظ على كيانها كدولة ذات سيادة مستقلة، وتأتي هذه الدراسة للبحث في طبيعة التأثير الذي ينتج عن اختلال التوازنات الاقليمية في دولة الكويت من خلال الاجابة عن الاسئلة التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما هي اهم ملامح الواقع السياسي في الكويت مع مطلع القرن الواحد والعشرين؟
- ما هي النتائج المترتبة نتيجة الاخلال في التوازنات الاقليمية على السياسة الخارجية في الكويت؟
- ما هي اهم العوامل والمتغيرات والاقليمية والدولية التي تساهم في تشكل التوازنات الاقليمية في الكويت؟

اهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- تحليل وضع السياسة الخارجية الكويتية الساعية الى الحفاظ على التوازنات الاقليمية.
- توضيح مدى تأثير التوازنات الاقليمية على السياسة الخارجية الكويتية.
- توضيح اهمية الدور الذي تلعبه القيادة الكويتية في المحافظة على التوازنات الاقليمية.

اهمية الدراسة

الاهمية العملية

تكمن اهمية الدراسة الحالية في كونها تبحث في احدى اهم القضايا السياسية التي تشغل بال المفكرين السياسيين على المستوى المحلي والاقليمي والدولي وخاصة صناع القرار، في ظل ما تشهده المنطقة من صراعات بالنظر الى موقع الكويت الاستراتيجي بالإضافة الى الثروات الطبيعية الهائلة وخاصة النفط، وكذلك ظهور في المنطقة كقوة عسكرية اقليمية على مستوى دول الخليج العربي، وخصوصاً في ظل ما يسعى الى تحقيقه سمو الامير الشيخ صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح لاستقرار الاوضاع في الخليج العربي والمنطقة العربية باسرها منذ بداية توليد الحكم عام 2006م، وتحديد الاثار المترتبة على التوازنات الاقليمية في المنطقة على دولة الكويت وسياستها الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهمية العلمية

تحاول الدراسة الحالية بان تكون من المرجعيات ولو بشكل مبسط حول مدى تأثير التوازنات الاقليمية على سياسة الكويت الخارجية وافادة الباحثين الدارسين في مجال السياسات الدولية والمحلية كمرجعية بحثية مستقبلاً من خلال التركيز على محافظة الكويت على التوازنات الاقليمية باعتبارها من ادوات السياسة الخارجية في دولة الكويت.

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة بان زيادة ثروة الدول كلما جعلها عرضة للخطر وعدم الاستقرار الامني واختلال التوازنات الاقليمية الذي لها اثر كبير على كافة المجالات السياسية في الدولة وتحديداً السياسة الخارجية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية في جانبين وعلى النحو الاتي:

اولاً: الحدود الزمانية: حيث ستتناول الدراسة الفترة الزمنية خلال (2006-2017) فترة تولي سمو الامير الشيخ صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح الحكم في الكويت.

ثانياً: الحدود المكانية: سوف تقتصر الدراسة على جغرافية الكويت والمحيط الاقليمي من الدول العربية.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

التوازنات الاقليمية:

هي حالة الاستقرار أو التعادل فيما يتعلق بقياس القدرات الشاملة للدول أي القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرفها الباحث اجرائياً: هي المحاولات التي تقدمها دولة الكويت للحفاظ على كيانها من خلال التأكيد على اهمية الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي.

السياسة الخارجية:

عبارة عن برنامج العمل العلني الذي يتم اختياره من قبل ممثلون رسميون من الدولة من بين مجموعة من البدائل المتاحة لتحقيق اهداف محددة ضمن المحيط الدولي. (اسيري، 1993، 6)

ويعرفها الباحث اجرائياً: الخطة التي يتم الاعتماد عليها في تحديد اهداف سياسة دولة الكويت الخارجية بحثاً عن الارتقاء في المصالح الوطنية الى اعلى المستويات بواسطة الحفاظ على التوازن الاقليمي بالطرق الدبلوماسية.

منهجية الدراسة

سيقوم الباحث باللجوء الى منهج صنع القرار وعلى النحو الاتي:

1. منهج صنع القرار: والذي يعد من اكثر المناهج مناسبة لمناهج السياسات الخارجية حيث يفيد الباحث في دراسة طرق صناعة القرارات السياسة الخارجية وفي هذه الدراسة تحديداً في مجال التوازنات الاقليمية وتقديم البدائل المطروحة امام صانعي القرارات السياسية وخاصة السياسات الخارجية، وتحديد الثوابت التي تضعها القرارات السياسية عند الاطلاع على الواقع السياسي الاقليمي والتي يتم من خلالها معالجة القضايا التي تواجه الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات العربية

دراسة العازمي (2006) بعنوان "السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1990-2004، وتناولت الباحثة في هذه الدراسة السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول ٢٠٠٤م، وحاولت تقديم رؤية تحليلية جديدة لسياسة – الخليج العربي خلال الفترة ١٩٩٠م، الكويت الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات السياسية الخليجية والاقليمية والدولية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: اتبعت الكويت في سياستها الخارجية تجاه دول الخليج العربي سياسة الحياد الإقليمي في المنطقة وذلك حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي للمحافظة على كيانها السياسي والتوفيق بين المصالح الاقليمية للدول الأخرى، وخلال الثمانينات اعتمدت سياسة الوقوف إلى جانب العراق والسعودية ضد إيران، ومع بداية العقد التاسع جاء الغزو العراقي للكويت ليكون في إحدى تجلياته تعبيرًا عن الاضطراب الذي أصاب المعادلة الاقليمية، وأثبت خطأ فرضية الاعتماد على الحياد من دون الحصول على الحماية الاقليمية والدولية من القوى المؤثرة في المنطقة والعالم، وهي السياسة التي اعتمدتها الكويت بعد حرب الخليج الثانية وما زالت، على الرغم من زوال الخطر العراقي باحتلال العراق عام 2003م، وركزت سياسة الكويت الخارجية تجاه مجلس التعاون الخليجي على جملة من القضايا والمتغيرات، وهناك أثر المتغيرات الخليجية والاقليمية والدولية على سياسة الكويت الخارجية تجاه مجلس التعاون وهناك تنسيقًا عاليًا بين الكويت ودول المجلس في القضايا الثنائية والخليجية كافة، والعلاقات الكويتية – السعودية أنموذج لعلاقاتها الخليجية، فهي علاقة خاصة ومميزة بحكم التقارب الجغرافي والتوافق في السياسات الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة خوجة (2010) بعنوان " الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام 1990–2009م"، حيث تتعرض هذه الدراسة للأخطار التي تهدد الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي وتتناول مفهوم توازن القوى منطقة الخليج، كما أنها تتعرض لبعض الأخطار التي تهدد الأمن القومي الخليجي العسكري والاقتصادي والاجتماعي على ضوء الصراعات الدائرة على الساحة العربية، وعلى ضوء المتغيرات التي استجدت بانتهاء الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و"انتهاء الحرب الباردة"، والأخطار المحدقة بمنطقة الخليج نتيجة لتداعيات حربي الخليج الاولى والثانية والتي انتهت بالاحتلال الاميركي للعراق، وتصورات وابعاد وعناصر وآليات حماية الأمن القومي العربي محددة ملامح أو نقاط البداية التي يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تنطلق منها للحفاظ على أمنها ومستقبلها والتحديات المستقبلية التي ستواجه المجلس نتيجة الفراغ الموجود، ويناقش الباحث التهديدات والفرص الأمنية لدول الخليج، وخصوصًا الوجود الأجنبي من الجانب العسكري في المنطقة، وعدم الاستقرار المنبثق من العراق وإيران؛ والحاجة إلى إقامة نظام دفاعي متماسك ودائم للمنطقة؛ ويتناول أيضًا التحديات الأمنية الداخلية التي تواجهها دول الخليج، والتي لها تداعيات عابرة للحدود الوطنية، والخلل الديمغرافي الناتج عن هجرة العمالة، وكذلك التحديات الناجمة عن عملية التنمية والانفتاح على الاقتصاد العالمي والتكامل الدولي.

دراسة الجحيشي (2011) بعنوان التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2003م، حيث هدفت الى البحث عن طبيعة التوزان الاستراتيجي الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2003م بدراسة العديد من الجوانب السياسية والامنية والاقتصادية في الخليج العربي، وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة أهمها: إن منطقة الشرق الأوسط لها من الخصائص والمميزات التي تؤهلها لدخول دائرة الكتل الاقليمية الأكثر تأثيراً في مسار الأحداث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية الرئيسة، والتوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة وما بعدها كان محكوما بطبيعة التفاعلات بين القطبين العظميين، وإن ادوار القوى الفاعلة من جهة، وفعالية أداء الصيغ التوازنية لقائمة على المستوى الإقليمي من جهة أخرى، ما زالت تمثل في معظم جوانبها انعكاس لإرادة القوى الدولية صاحبة المصلحة الحيوية في المنطقة إلى حداً كبير، وإن اتجاه دول المنطقة الفاعلة نحو تفعيل أدوارها في حدود المنطقة وجوارها تنتج عن تفاعل ثلاثة محددات محلية واقليمية ودولية، وأشارت الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات المؤثرة في الأبعاد الاستراتيجية لأداء القوى الاقليمية الفاعلة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، أن هذه الدراسة ومن خلال استعراضها لهذه الاحتمالات لا تشير إلى تحقق احتمال بحد ذاته، وإنما تشير إلى أن هذه الاحتمالات سوف تعمل وبصورة مستقلة إحداها عن الأخرى إلى أن تتوفر الفرص الداعمة لقيام إحدى هذه الاحتمالات، أو قيام شكل أخر من أشكال التوازن الإقليمي الذي يجمع بين العناصر الأساسية المكونة لإشكال التوازن، وذلك لأن منطقة الشرق الأوسط تعد من اعقد المناطق في العالم من حيث توقع ما ستؤول إليه الأحداث فيها، فضلا عن كونها منطقة تتداخل فيها المصالح وتتعارض فيها السياسات وتتشابك فيها الاستراتيجيات وهذا ما يجعلها منطقة يصعب التكهن بها، وان الباحث من خلال استعراضه لبعض الاحتمالات إنما استند في ذلك إلى النتائج التي توصل إليها من خلال البحث في ثنايا الدراسة، فضلا عن توفر بعض المعطيات والمؤشرات التي استند إليها الباحث في ذلك.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

دراسة (Naser, 2017) بعنوان **Kuwait's Foreign Policy towards Regional Issues in the Middle East from 2003 to 2014** السياسة الخارجية الكويتية تجاه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من عام 2003 إلى 2014، وهدفت الدراسة الى توضيح طبيعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضايا الاقليمية في الشرق الاوسط، وتحقق الدراسة في دور أدوات السياسة الخارجية: الاقتصاد والوساطة، تبحث الدراسة في دور وآثار كل من الاقتصاد ومساعدات التنمية الاقتصادية في تفعيل السياسة الخارجية في الكويت، ويحدد الآثار الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لمساعدات التنمية الاقتصادية في تنفيذ وتفعيل السياسة الخارجية في الكويت، تناقش الدراسة بعض آليات تفعيل السياسة الخارجية الاقتصادية في الكويت مثل الترابط والقوة الناعمة والمصالح الوطنية، وهي تحقق في الوساطة باعتبارها واحدة من أدوات تفعيل السياسة الخارجية، واقترحت الدراسة بعض الطرق لتحسين كفاءة مساعدات التنمية الاقتصادية في تنفيذ وتفعيل السياسة الخارجية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

وجد الباحث بان الدراسات السابقة تناولت التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط كدراسة (الجحيشي، 2011) وسياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية كدراسة (العازمي، 2006) والأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي كدراسة (خوجة، 2010)، في حين حاولت الدراسة الحالية البحث في اثر التوازنات الاقليمية على سياسة الكويت الخارجية من خلال تحليل وضع السياسة الخارجية الكويتية الساعية الى الحفاظ على التوازنات الاقليمية، وتوضيح مدى تأثير التوازنات الاقليمية على السياسة الخارجية الكويتية، توضيح اهمية الدور الذي تلعبه القيادة الكويتية في المحافظة على التوازنات الاقليمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

التوازنات الاقليمية والسياسة الخارجية (دراسة نظرية)

تخضع التوازنات الاقليمية في أساسها إلى العديد من المؤثرات التي لها اثر فيها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، والبيئة الخارجية تلعب دور مهم وكبير وحيوي في التأثير على واقع التوازنات والتي تزداد تعقيد كلما زادت التشعبات في العلاقات بين الأطراف في كافة المستويات الاقليمية والدولية إلى جانب التحالفات الاقليمية والدولية والتي لها اثر مباشر على توازنات القوى الاقليمية وسيقوم الباحث خلال هذا الفصل بتقديم مفهوم التوازنات الاقليمية والعوامل المؤثرة فيها، والعلاقة التبادلية بين التوازن الإقليمي والسياسة الخارجية، من خلال مبحثين وعلى النحو الاتي:

المبحث الأول: مفهوم التوازنات الاقليمية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: العلاقة التبادلية بين التوازن الإقليمي والسياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مفهوم التوازنات الاقليمية والعوامل المؤثرة فيها

عند الحديث عن التوازنات الاقليمية فانه يجب عرض بعض المفاهيم المرتبطة بالتوازنات للوصول إلى مفهوم التوازنات الاقليمية ومن هذه المفاهيم:

مفهوم القوة:

القوة السياسية كأحد أنواع القوة تعد بمثابة ضبط للقرارات السياسية في الدول من قبل القوى الاجتماعية التي تسيطر على ادارة الدولة ، ومن هنا نستطيع القول أن القوة هي أحدى الوسائل المؤدية الى ايجاد تغيرات في سلوك الآخرين سواء كانوا أفرادا أو جماعات. كما اعتبرها بعض المفكرين أحد العوامل الرئيسية في ايجاد التغيرات الاجتماعية ولولاها يصعب تحقيق تلك التغيرات وهذا ما ذهب اليه المفكر (بيتراند رسل) والذي أكد بأن التغيرات التي تحدث تكون على يد اولئك الذين لديهم الرغبة العارمة في امتلاك القوة السياسية.(العازمي، 2005، 16)

أما (ميكافللي) فأنه اعتبر القوة من العناصر الأساسية لقيام الدولة، فهو يؤكد على وجود الدولة أو المؤسسة أو المنظمة يعتمد بالدرجة الأولى على القوة لأنها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتها وتوسعتها فالدولة بنظره قوة توسعية ، وحظي هذا الرأي بالتأيد من قبل هوبز وبودان وأيده بشدة الأسقف (بوسويه) الذي يعتبر القوة حق من حقوق الدولة لأنها تمثل الحق الألهي المطلق وبذلك لها الحق في ممارسة القوة لأن الدولة حسب رأيه صاحبة الفضل في توفير الأمن والرخاء للفرد ومن هنا أكتسبت حق استعمال القوة ، ويؤيد هذا الرأي ايضا اصحاب المدرسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفردية وكان دليلهم في ذلك أن سيادة الأقوياء من طبيعة المجتمع عبر كل الأزمنة. (العازمي، 2005، 17)

مفهوم التوازن

اما فيما يتعلق بمفهوم التوازن فقد ربط المؤرخ العربي ابن خلدون الحروب بمبدأ العصبية ثم بصراع العصبيات وصولاً إلى أطوار الملك (إبن خلدون،2000) أما توازن القوى فلا يخرج عن إطار سياسة تهدف إلى الحيلولة دون الإخلال بالوضع الدولي الراهن، والتي تقوم على أساس تقديم المساندة للدولة الثانية من حيث تقديم القوة العسكرية ضد الدولة الأولى، فإذا سمحت الدولة لنفسها الإخلال بالتوازن القائم والوضع الراهن، ومفهوم توازن القوى ظهر في منتصف القرن السادس عشر الميلادي اثناء الحروب الفرنسية الإسبانية، وقد تضمن مفهوم توازن القوى مبادئ تنظيمية تلتزم بها كل دولة بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى، وتطور هذا المفهوم في القرن السابع عشر فأصبح يطلق عليه ميزان القوى بين الدول الكبرى، ولهذا الميزان أعضاء يشكلون النواة الرئيسية له، وقد ظهرت فوائد عديدة لهذا المفهوم في تلك الحقبة من أهمها تحقيق الأمن الوطني نتيجة للتوازن المتساوي بين الأطراف المتنازعة، كما تطور هذا المفهوم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فأصبح يطلق عليه التوازن الاستراتيجي بين القوى الكبرى المتنازعة في ذلك العصر، ومن أهمها بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، ومع بداية القرن العشرين شهد العالم حربين عالميتين، ومع نهايتهما تطور مفهوم توازن القوى واصبح عبارة عن التوازن الاستراتيجي الشامل بين الكتلتين الشرقية والغربية، وقد برز خلال القرن العشرين بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام1991م وبروز مفهوم القطب الواحد الذي تسعى الدول كافة وخصوصا الكبرى منها ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاله لإيجاد حالة من التوازن الاستراتيجي مع هذا القطب ويتمثل هذا القطب بالولايات المتحدة الأمريكية.(السامرائي، 2008،62)

ويتضح هنا بان المدلول العلمي لتوازن القوى يتمثل بما يطلق عليه المدلول الموضوعي أيضاً، والمقصود به توازن القوى بهذا المعنى وهو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متساوي نسبياً، بحيث لا يكون لأي دولة القدرة على فرض سيطرتها على ما عداها من الدول، ووفق المعنى العلمي فإن توازن القوى يتم بشكل تلقائي وبصورة عفوية، دون أن تسعى الدول إلى تحقيقه بصورة إرادية فهو توازن يتحقق نتيجة للصراع الدولي، ومن أشهر أنصار هذا التعريف (فاتيل وهارتمان وسبوكمان).

ليس لتوازن القوى صورة واحدة، فعلى الرغم من أن الفكرة الجوهرية لتوازن القوى تتمثل بتوزيع القوة بين الأطراف الدولية، إلا أن الأطراف قد تزيد أو تنقص، فأثناء الصراع، قد يصل عدد قليل من الدول إلى حالة من التعادل النسبي في القوة ويتشكل بينها توازن للقوى بحيث يعتمد هذا التوازن على تعدد الأقطاب الدولية ، وقد أطلق على هذا النوع من التوازن (التوازن المتعدد الأقطاب أو التوازن المركب وأحيانًا التوازن المعقد، بحكم تعقد العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم)، وفي بعض الحالات يتم السيطرة على توازن القوى من قبل دولتان فيصبح التوازن ثنائي الأطراف، وقد أطلق على هذا التوازن (التوازن البسيط)، فهو توازن يقوم على وضوح بروز قوتين عظميين، وتأتي البساطة من طبيعة العلاقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن.(ابوصليب، 2010، 42)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التوازن الإقليمي (المفهوم والمؤشرات)

نظرية توازن القوى فهي عبارة عن نظرية تقوم على مبدأ وجود الدول والتحالفات في حالة تكون شبه متعادلة بحيث تكاد تتعادل قوتها العسكرية وهذا الأمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى. وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد انقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به.(الجحيشي، 2011، 24)

وتعتبر نظرية توازن القوى إحدى الركائز الأساسية لكل من نظرية الواقعية الكلاسيكية ونظرية العلاقات الدولية، وتسعى لتوضيح مفهوم تشكيل تحالفات، وفي ظل فكرة الفوضى في العلاقات الدولية والتي تتبناها الواقعية الجديدة، فان من الواجب أن تضمن الدول بقاءها من خلال الحفاظ على قوتها وزيادتها في عالم يزيد فيه الاعتماد على المساعدة الذاتية، تحاول الدول تجنب الوقوع تحت أي هيمنة محتملة عليها من قبل قوى متوازنة، ووفقاً لكينيث والتز مؤسس الواقعية الجديدة، تسود سياسة توازن القوى عندما يتم استيفاء مطلبين اثنين فقط وهما: أن يكون النظام فوضوي وأن يكون مشغولاً من قبل وحدات ترغب بالبقاء على قيد الحياة، ويمكن للدول القيام بذلك من خلال "التوازن الداخلي" حيث تستخدم الدولة جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الاقتصادية ولتطوير استراتيجيات ذكية وزيادة القوة العسكرية، أو من خلال "التوازن الخارجي" والذي يحدث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى. (الخفاجي، 2016، 11)

اولاً: مفهوم توازن القوى

توازن القوى بالمعنى العام يأخذ بالإشارة الى الحالة المستقرة التي لا يتم فيها السيطرة على قوى التطرف، ومفهوم توازن القوى سياسياً لا يزال يحمل صفة الغموض في مفهوم لدى الكثير من الباحثين وعلماء السياسة، والسبب في الغموض جاء نتيجة لتعدد وتنوع الاتجاهات في تقديم مفهوم توازن القوى والبعض يرى فيه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين وافتراض جمود توازن القوى وانعدام الحركة او على الاقل ان تكون بشكل بطيء، والبعض يرى بان توازن القوى فيه سياسة دولية مقصود لذاتها بوصفها ادارة لحفظ الاستقرار الدولي. (جبر وعلوان، 2012، 269)

بعد تحديد مفهوم النظام الإقليمي وجد الباحث أنه من الضروري استبيان ديناميكية هذا النظام من خلال أجراء مقارنة بسيطة بين النظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي الأوربي. سواء كان في أطره الاقتصادية أو السياسية، فأن النظام الإقليمي العربي المتمثل بجامعة الدول العربية يستند على مقومات وعناصر كثر تعد من المقومات التي اعتمد عليها النظام الأوربي. الذي لا يملك سوى الإحساس بالانتماء الأوربي، ومن جهة أخرى ركز النظام العربي على الهوية القومية وإمكانية التواصل الجغرافي والمتمثل في الصفات المختلفة، اللغة، الثقافة، التاريخ المشترك، الترابط الاجتماعي، غير أن النظام الإقليمي العربي ليس نظاما إقليميا بالمعنى الجغرافي ولكنة نظام إقليمي قومي يختلف عن باقي النظم وبالتالي فأن الدور الذي لعبته الهوية القومية للنظام العربي والتي يسعى الاستعمار إلى تفكيكها، وقد تمثلت بقدر ما كانت عائقا يحول دون امتداد عضوية النظام العربي ليشمل جهات أخرى، قد يؤدي انضمامها إلى المزيد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترهل، وعلى الرغم من أن النظام العربي كان مانعاً مهماً في حماية النظام العربي ضد القوى التي تحاول اختراقه. (الجحيشي، 2011، 24)

ويعد توازن القوى بمثابة احد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية .والتأمل في دور القوة يذّكر بحالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الانساني القديم، فالإنسان يميل دوما الى الصراع مع اقرانه من البشر للبحث عن المنفعة، او دفاعاً عن امنه، أو طمعاً في المجد، وقد مثلت حالة الطبيعة، بما تحمله من فوضى وعدم استقرار، وضعاً غالباً في العلاقات الدولية لحقبة طويلة من الزمن، ولمعالجة هذه الحالة غير المستقرة، سعت الدول للبحث عن التوازن فيما بينهما من اجل منع سيطرة أياً منها على غيرها بهدف الهيمنة ومد النفوذ. (الخفاجي، 2016، 13)

وسياسة توازن القوى سياسة قديمة وجديدة في أن واحد، فعند العودة الى تاريخ العلاقات الدولية يمكن ملاحظة إن العلاقة بين اثينا واسبارطة كانت محكومة بمبدأ توازن القوى بشكل او بأخر، وكذلك المؤرخين اليونانيين، مثل ديموستين و ثيوسيديدس، كانوا يعالجون العلاقات الدولية بين المدن الاغريقية، بمراعاة التوازن ومقتضياته .واضافة الى ذلك دور هيرون الثاني، ملك سرقوسة في جزيرة صقلية، في الحفاظ على التوازن بين روما وقرطاجة، اللتين كانتا تسعيان الى السيطرة على البحر المتوسط. (الجحيشي، 2011، 26)

وتمتاز منطقة الخليج العربي بأهميتها التاريخية، فهي مولد الحضارات القديمة في وادي الرافدين وبلاد فارس، ومهبط الرسالات السماوية واحتضانها لأهم الاماكن المقدسة، وبفضل العوامل التي تعطيها اهميتها الاستراتيجية حظيت باهتمام كبير من القوى الدولية والاقليمية، ومن بين هذه العوامل، الموقع الجغرافي الذي اكسب المنطقة الاهمية الجيوستراتيجية، فضلا عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهمية التجارية والاقتصادية، والتي تتمثل بالموارد الطبيعية، واهمها النفط الذي تم اكتشافه في بدايات القرن الماضي، القرن العشرين.

يمتد الخليج العربي من مضيق هرمز جنوباً وحتى الفاو جنوب العراق، مستمداً تدفقه المائي من مياه شط العرب برافديه (دجلة والفرات) متواصلاً عبر الزمان ومنذ الاف السنين، وقد ادت التغيرات الجيولوجية الى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين هما الهضبة الايرانية، وهضبة شبه الجزيرة العربية .وهكذا اصبح الخليج العربي بحراً شبه مغلق يتراوح طول ساحله الغربي حوالي (1357) كيلومتر أبتداءاً من جزيرة رأس مسندم العُمانية وحتى شط العرب جنوب العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

المحددات والعوامل المؤثرة في التوازن الإقليمي

تتميز العلاقات الدولية في الوقت الحاضر بالتعقيد والترابط الشديدين، وهذا ناتج عن التطورات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها النظام السياسي الدولي، خلال القرن المنصرم وبداية القرن الحالي، وخاصة منذ الحرب العالمية الأولى، فقد حدثت تطورات عديدة وخطيرة غيرت من خصائص النظام الدولي. ومن هذه التطورات زيادة عدد الدول الأعضاء في النظام الدولي، والتي زادت بعد القضاء على ظاهرة الاستعمار التقليدي، وقد أدى ظهور هذه الدول إلى تغيير المعادلة السياسية الدولية، وأصبح لهذه الوحدات السياسية الجديدة تأثير ظاهر في القرارات التي تتخذ داخل النظام، ولم تعد الدول الكبرى هي الوحيدة المتحكمة في اتجاهات حركة السياسة الدولية. (Naser, 2017)

وكان للعديد من التطورات الوصول الى تعقيد عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية نتيجة لتعدد الأطراف المشاركة فيها، وكثرة المتغيرات المؤثرة فيها، مما أدى لقيام بعض المحللين بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية، عند إصدارهم قرارات معينة بهدف وضع نظرية شاملة لعملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، وتعد السياسية الخارجية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول فبواسطتها تعامل المجتمع الدولي سلباً أو إيجابيا مع تلك الدول. (العازمي، 2005، 16)

حيث تعتبر السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الأكثر غموضاً واستقراراً عبر السنوات الماضية، كما أن هذه السياسات تتشابه إلى حد كبير من حيث الميزات العامة لهذه السياسات وهدوئها وابتعادها عن الانفعال والتعصب وافتعال الأزمات، وتصب هذه السياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن توجهات ما يطلق عليه المعسكر الغربي، وتتماشى بشكل كبير مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية. وتتفاوت السياسات الخارجية من حيث تأثيرها في التفاعلات الدولية، وتتمحور في تركيزها على البعد الاقتصادي المتمثل في النفط وأهميته كسلعة عامة دولية تهم جميع دول العالم خاصة دول العالم الثالث الذي يشهد حاجة كبرى إلى نفط دول الخليج، والعنصر الآخر المهم في السياسات الخارجية في دول الخليج هو أهمية بعضها في التوازن الإقليمي من منظور أمريكي، فدائماً كانت تنظر الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية كدولة مهمة في معادلة التوازن الإقليمي، وعليه يمكن اعتبار هذين العاملين من أهم ميزات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي: النفط والتوازن الإقليمي في ظل التطورات الاقليمية والأمنية والتطورات الدولية الاقتصادية. أما غير ذلك فإن السياسات الخارجية ومدى تأثيرها تبقى محدودة الأثر وبحاجة إلى مزيد من الفهم والتمحيص، وإن كان هناك تفاوت في السياسات الخارجية لدول المجلس مع أنها تتوافق بشكل عام في التوجه والأداء مع وجود (صبغة سعودية) على السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي. (المرزوقي، 2015)

والمحددات الداخلية والاقليمية والدولية للسياسات الخارجية لدول الخليج مع أنه لا يمكن في ظل التطورات الراهنة الفصل بين ما هو داخلي وإقليمي أو دولي، لكن سنحاول وضع فواصل نظرية بين هذه العوامل، ولا يمكن القول بتأثير محدد أكثر من الآخر مع العلم أن منظري النظام الدولي يعتقدون أن النظام الدولي هو الذي يحدد السياسات الخارجية للدول بغض النظر عن المحددات الاقليمية والداخلية، كما لابد من الأخذ في الاعتبار أن التأثير العام للسياسات الخارجية يتفاوت في التأثير في البعد الإقليمي عن ذلك في البعد الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحددات المحلية للسياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

حيث تعتبر جميع السياسات سياسات محلية، وعليه فإن المحلل للسياسات الخارجية لأية دولة من دول العالم يأخذ في الاعتبار المحددات الداخلية ولكثرة هذه المحددات التي يمكن أن تصل إلى عشرات بل مئات المحددات فقد اختار العلماء ومن بينهم جيمس روزنو ما أطلق عليه (ما قبل النظرية) في تحليل السياسة الخارجية المقارنة عدداً محدداً من هذه المحددات تشمل السياسية والاقتصادية والديموغرافية. لذا لا يمكن أن تكون كل المحددات لها التأثير نفسه، بل لابد من التركيز على أهم هذه المحددات ومن ثم اختبارها بشكل علمي لمعرفة مدى تأثيرها بمعزل عن العوامل الاقليمية والدولية، كما أن التحليل العلمي يشير إلى أن مشكلة مستوى التحليل قد تكون غاية في الأهمية عند مقارنة السياسات الخارجية للدول ودول الخليج العربية، بالإضافة إلى ما سبق فإن المحددات السياسية الداخلية المؤثرة في سياسات دول الخليج العربية تتضمن عدداً كبيراً من المحددات تقع حسب التعريفات ونظريات العلاقات الدولية في المجالات الثلاثة: المحددات السياسية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات الديموغرافية. (الانصاري، 2017، 12)

المحددات السياسية فهي تشمل طبيعة الأنظمة السياسية وفي دول الخليج العربي فإن معظم هذه الدول لم تصل إلى الآن إلى مرحلة يمكن أن يطلق عليها بأنها أنظمة ديمقراطية بما يحتوي ذلك من وجود للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا يعني غياب المواطن عن صناعة القرار لغياب الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية وجماعات الضغط السياسية التي يمكن أن يلعب المواطن فيها دوراً في التأثير في السياسات الخارجية لهذه الدول.

وكانت معظم هذه الدول حكومات تقوم على الوراثة في مبدأ علاقة تبعية من المواطن، فهذه الأنظمة تقوم على تبادل الشرعية مقابل الفاعلية من خلال أنظمة اقتصادية ريعية يتم فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنظيم شرعية النظام السياسي في هذه البلدان، وإن كانت بعض البلدان قد شهدت نوعاً من الإصلاحات السياسية مثل الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية ومحاولات الإصلاح في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن تأثير المحددات السياسية يبقى فقط في ظل إدراك النخب الحاكمة وخصائصها الشخصية التي تلعب دوراً مهماً في تحديد السياسات الخارجية لهذه الدول.

الا ان الأنظمة السياسية تغيب عنها الديمقراطية والمشاركة الشعبية، فمعظم القرارات في السياسات الخارجية تلعب فيها الدور الكبير مؤسسات الحكم. وعليه يمكن القول إن تأثير المحدد السياسي، كما تم تبيانه آنفاً، متشابه بين دول مجلس التعاون الخليجي وعليه يكون له الأثر نفسه من حيث تأثيره المحدود في السياسات الخارجية لأن بقاء هذه الأنظمة السياسية فترة طويلة يشير إلى عدم تأثير المحددات السياسية أو إلى استقرار السياسة الخارجية لهذه الدول بغض النظر عن مستويات تحليل أخرى في محاولة فهمنا لهذه السياسات كالمحددات الاقليمية والدولية.(الاقداحي، 2012، 69)

المحددات الاقتصادية: فتلعب دوراً كبيراً في التأثير في السياسات الخارجية من حيث إن عامل النفط يلعب دوراً كبيراً وذا علاقة بكافة المتغيرات السياسية والديموغرافية وغيرها مثل المحددات الاقليمية والدولية، وبما أن النفط يشكل العمود الفقري لاقتصادات هذه الدول، فإن ذلك يحدد على هذه العوامل استقراراً في السياسات الخارجية لأن استقرارها سيضمن استقراراً لمبيعات النفط وعوائده، كما أن هذا المحدد على أهميته الكبيرة لهذه الدول إلا أنه يشكل عائقاً في حرية تصرف الدول إقليمياً ودولياً، بحيث يفرض على صناع القرار الإبقاء على علاقات دولية معينة واتباع سياسات خارجية معينة رغماً عن عدم قناعة صناع القرار، لأن النفط أولاً بالنسبة لهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول، لذا نجد مؤخراً محاولة خليجية للحد من هذه المعضلة في السياسات الخارجية وذلك بتوزيع صادرات النفط وتوزيع الدول المستوردة لإعطائها نوعاً من المرونة وحتى لا يكون النفط محدداً سلبياً في حرية السلوك في السياسة الخارجية. مع العلم أن الخروج من هذه المعضلة سيدخلها في معضلات تتعلق بالأمن ستتم مناقشتها لاحقاً خاصة علاقة هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية. (ياغي، 2010، 11)

المحددات الديموغرافية: فستتم مناقشة محددات أساسية في هذا المجال تشمل السكان، العمالة الأجنبية، والموقع الجغرافي. ويشكل عامل السكان أثراً كبيراً في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون، ففي معظم هذه الدول ماعدا السعودية وعُمان، يعتبر السكان الأصليون هم الأقلية بالمقارنة مع العمالة الوافدة في تلك الدول التي تؤثر في طبيعة السياسات الخارجية لهذه الدول مع دول العمالة الوافدة. كما أن عامل الأمن الداخلي يقلق كثيراً من هذه الدول، خاصة جيوشها التي تلعب دوراً كبيراً في تنفيذ السياسات الخارجية لا سيما بالنسبة للدول الكبرى والتي لم تجرب إلى الآن في هذه الدول . (الخزرجي، 2005، 95)

ويلعب الموقع الجغرافي دوراً مؤثراً لهذه الدول التي تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية ومن حيث سيطرتها على أكبر مخزون نفطي، كما أنه يقع في قلب الصراع الدائر في العراق والتنافس الإقليمي في المنطقة، فإن كل ذلك يشكل عامل ضغط على سلوك هذه الدول في السياسة الخارجية.

المحددات الاقليمية: وتتلخص هذه المحددات في عدة عوامل مشتركة ومتداخلة تشمل: الجوار الأمني الأمريكي لدول الخليج العربية والدور الإيراني والنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون مع دول الجوار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجوار الأمني الأمريكي لدول مجلس التعاون

ويلعب الجوار الأمني الأمريكي لدول مجلس التعاون والمتمثل بتواجد القوة الامريكية دوراً مؤثراً في سياسات دول الخليج العربي، حيث وقفت كافة هذه الدول مع الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت تحت مظلة الشرعية الدولية، ووقفت أيضاً مع الحرب الأمريكية على العراق للتخلص من نظام صدام حسين والسيطرة على المنطقة سيطرة مباشرة من دون الحاجة إلى القواعد العسكرية في هذه الدول مع أن قطر يوجد فيها أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة بعد الوجود العسكري الأمريكي في العراق، لكن ذلك سيتغير بعد استقرار الوضع في العراق إن حدث ذلك على المدى البعيد. لذلك فإن هذه الدول ترى أن الجوار الأمني الأمريكي يشكل عامل ضغط قوياً عليها للاستمرار في سياسات خارجية وداخلية أصبحت حرجة للأنظمة السياسية في هذه البلدان، والذي أدى إلى وجود قلق لدى هذه الدول من الذي سيحدث بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وخاصة ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية– الإيرانية، لأن أي شكل لهذه العلاقات سيؤثر في سياسات هذه الدول. فكما أثر سحب القوات العسكرية من السعودية في إعادة النظر بالنواحي الأمنية لهذه الدول، فإن حصول تحسن في العلاقات الإيرانية–الأمريكية سيؤثر في منظور دول الخليج العربية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن سوء هذه العلاقات سيؤثر في تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة، لذا فإن المحددات الاقليمية دائمة ومستمرة التأثير، وشكلت في السنوات الثلاث الماضية حالة من القلق لدى دول مجلس التعاون الخليجي. (اسيري، 2012، 35)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطموح الإيراني إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي

أن الطموح الإيراني إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي وذلك من خلال سعيها لامتلاك سلاح نووي سيؤثر بشكل كبير في سلوك دول الخليج العربية، فمن ناحية وجود عامل سني وشيعي، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، ومحاولة إثارة الفتن الداخلية في الدول ذات الأقليات الشيعية وهناك عدم ثقة متبادلة بالدور الإيراني في المنطقة، وهذا قد يؤدي بدول الخليج العربية خاصة في ظل تراجع اعتمادها الأمني على أمريكا إلى أن تسعى إلى تطوير أسلحتها وجيوشها مما سيقود المنطقة إلى سباق تسلح قد يؤثر سلباً في أهداف التنمية الداخلية في هذه الدول. ولذلك تعتبر البيئة الاقليمية ذات أهمية في تحديد السياسات الخارجية للدول.(جرعون،2016، 44)

النزاعات الداخلية بين دول الخليج

النزاعات الداخلية بين دول الخليج كان لها اثر في إدراك الدول الخارجية لها، وبالرغم من حل معظم هذه النزاعات إلا أنه تبقى بعض النزاعات مع الدول المجاورة لها والتي قد تتحول إلى نزاعات مسلحة بين هذه الدول مما يقود المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار. أما بالنسبة للصراع العربي–الإسرائيلي فهو يؤثر بشكل أساسي في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون من حيث إن هذه القضية تعتبر ذات ارتباط ديني وقوي، وكانت السياسات الخارجية إلى مدى قصير تعتمد على تقديم المساعدات المالية إلى الفلسطينيين إلا أن المبادرة العربية التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (كان آنذاك ولياً للعهد) تعتبر إنجازاً غير مسبوق على المستوى الخليجي، مع العلم أن بعض الدول الخليجية تحاول أن تلعب دوراً فاعلاً يتعدى سياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الاقتصادية فقط، خاصة أن مفتاح العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للدول العربية هو إسرائيل.(الخفاجي، 2016، 17)

المحددات الدولية: ولعبت العلاقات الخليجية–الأمريكية دوراً كبيراً في التأثير في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتبطت دول مجلس التعاون مع أمريكا بعلاقات قامت على مبدأ أن تقوم أمريكا بتقديم الحماية الأمنية والعسكرية لدول مجلس التعاون، وتمثل ذلك بالقوات العسكرية الأمريكية وتحرير الكويت ومبيعات الأسلحة إلى دول مجلس التعاون وذلك مقابل تأمين تدفق النفط الخليجي إلى أمريكا والدول الغربية، لذلك بقيت السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون مستقرة لفترة طويلة حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، خاصة عندما بدأت المملكة العربية السعودية بالتفكير في إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة والنظر ببدائل استراتيجية جديدة مثل التوجه إلى الصين والهند وغيرها، مما أعطى دول مجلس التعاون حرية التصرف في سياساتها الخارجية، لذلك فإن العالم يجمع على أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بسبب عامل النفط، وأن هذه الدول تسعى بشكل كبير إلى الإبقاء على علاقات جيدة معها مما يعطي دول مجلس التعاون حرية في التصرف، خاصة أن الحلفاء الجدد لا يطالبون بإصلاحات داخلية وتغييرات، كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لذلك.(الانصاري، 19،2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العلاقة التبادلية بين التوازن الاقليمي والسياسة الخارجية

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معنية بسلوك الدولة وسلوك الوحدات الدولية الاخرى تجاهلها فالدولة تستقبل حوافز عديدة من الوحدات الفاعلة، والسياسة الخارجية والسياسة الدولية: وتعرف "السياسة الدولية بأنها "التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة.(ابوخزام، 1999، 19)

ومن أهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة، وهكذا فأن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية. (مقلد، 2010، 98)

ويتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وأول ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده، كالأزمة الدولية المفاجئة، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف، وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل اساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية، وتساهم أيضاً إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات.(فضاله، 2011، 32)

وسيقوم الباحث بتوضيح العلاقة التبادلية بين التوازن الاقليمي والسياسة الخارجية من خلال مطلبين وعلى النحو التالي:

المطلب الاول: التوازن الاقليمي عامل دفع وحافزيه للسياسة الخارجية.

المطلب الثاني: التوازن الاقليمي عامل تثبيط ومحدد للسياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول

التوازن الاقليمي عامل دفع وحافزيه للسياسة الخارجية

تتبع الدولة توجها معينا في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها، كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، بحيث ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي، فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها.

إن أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حد ما، سياستي الحياد وعدم الانحياز، وهاتين السياستين اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة، وهما تمنحان الدول دور المستقل النشط، حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند باقي الدول، مما يجعلها تمتلك القدرة على توظيف ذلك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين. (ابوخزام، 1999، 31)

أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية فهي تتمثل بسياسة الأحلاف والتكتلات الدولية، حيث يسعى كل حلف إلى العمل على احتواء اكبر عدد ممكن من الدول لتمنحه القدرة على السيطرة على المواقع الحيوية، وبالتالي يمنع الحلف الضد من تقوية دفاعاته، مما يسهل السيطرة عليه وإلغائه. (ياغي، 2010، 41)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزيادة عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات، فحسب "دويتش" و"سنجر" فأن تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي، بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى .بينما يرى "والتز" انه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب وزادت درجة استقرار النسق الدولي.

ويمكن أن يؤدي تزايد عدد الوحدات الدولية إلى توازن استقرار النسق الدولي، وذلك بسبب تشابك وتداخل مصالح الدول إلى درجة التعقيد وعدم قدرة الدولة على الانحلال من هذا التشابك مما يدفعها إلى انتهاج سياسة خارجية ليست بالعدوانية وذلك حفاظا على مصالحها التي قد تتضرر في حالة انتهاجها لسياسة عدوانية، وفي حال تزايد عدد الوحدات الدولية فذلك يوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل مما يقلل من وقوع الحروب ذات النطاق الواسع. (ابوعامود، 2008، 113)

ويعد التوازن الاقليمي عامل دافع وحافز للسياسة الخارجية من خلال انعاكسة على التوازن الدولي من خلال التأثير في العديد من الجوانب الجغرافية والاقتصادية، والعسكرية وتبادل التعاون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

التوازن الاقليمي عامل تثبيط ومحدد للسياسة الخارجية

كما تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير، وتأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول ،وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول. ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي. (العنزي، 2016)0

وتلعب العمليات السياسية الدولية والتي يقصد بها الجانب الديناميكي للنسق الدولي والناتج عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل، والمعاملة بالمثل ،والتي ينتج عنها طابع تعوني أو صراعي بين الدول، وذلك حسب موقع المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ اثر الفعل ورد الفعل، ووفقا لموقع الدولة من توازنات القوى ضمن نظام توازن القوى الذي هو عصب النظام الدولي الحديث (توفيق، 2002، 17)

وتعكس العمليات السياسية تأثر السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها، فرغم أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، إلا أنها لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية ،خارج التوازنات الاقليمية والدولية، وذلك لتعقد وتشابك المصالح في النسق الدولي.(حسين، 2011، 41)

ويعد التوازن الاقليمي مثبطاً للسياسة الخارجية للدولة من خلال انعكاس التوازن الاقليمي على التوازن الدولي ويكون له تأثير بشكل فاعل فيه ويكون للطرف الاقليمي اهمية وقدرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عسكرية واقتصادية وجغرافية ليكون قادر على اداء دورة لحساب القوة العالمية ويتمكن من تحقيق المكاسب المهمة له على الصعيد الاقليمي، حيث ان القوة العسكرية تلعب دوراً في تحديد مستوى التوازن الاقليمي وكذلك ايضاً فان القدرات الجغرافية والاقتصادية تلعب دوراً كبيراً ايضاً من خلال توفر المساحة وتوفر الدعم المالي وتوفير كافة الامكانيات المطلوبة.

وكذلك ضرورة ادراك القطب الدولي اهمية توازن القوى الاقليمي من مشاركة الاقطاب الدولية في الصراعات الاقليمية لزيادة مكاسبها ورفع مستوى مكانتها داخل توازن القوى العالمي فهي لا تخوض الصراع حال ادراكها اهمية الصراع المحلي ووفرت الطرف الاقليمي الذي يجب العمل على تقديم الدعم له والاستفادة من دورة، وتوفير المصالح المشتركة بين الطرف الدولي والطرف الاقليمي بحيث تكون هذه المصالح ذات طابع استراتيجي بحيث تكون اما عسكرية او اقتصادية او تاريخية او ثقافية، حيث يغدو في بعض التحالفات ان التحالف بين الطرفين هسا ومرحلي ويزول، الا في حال كانت المصالح في مستوى مرتفع فيكون التحالف قوي ومتماسك.(ابوخزام، 1999، 33)

كما تعد توازن القوى نظرة سياسية للمحافظة على ميزان القوة بين عدد من الدول بحيث لا يتم السماح لأي دولة من دول التحالف الانفراد بالهيمنة واستغلال ما لديها من قوة عسكرية واقتصادية للسيطرة على دول اخرى او فرض اراداتها فيها او التدخل ضد مصالحها، وعكس ذلك يؤدي الى نشوب الصراعات والحروب ويكون سبباً في فشل السياسات الخارجية.(مقلد، 2010، 29)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التوازنات الاقليمية وسياسة الكويت الخارجية

اعتُبرت الأزمة الخليجية الراهنة في بدايتها شأن خليجي، سرعان ما ستجد دول الخليج مخرجًا منه (على أساس أن دور مصر في الأزمة كان دوراً هامشي وغير مؤثر). الامر الذي عزَّز هذا التصور، وكان التحرك السريع الذي تعهده أمير الكويت، الذي كان لعب دورًا رئيسا في حل أزمة العلاقات بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين في عامي 2013–2014، للوساطة بين قطر ودول الحصار والقطيعة الخليجية الأخرى. إضافة إلى ذلك، فهذه ليست الأزمة الأولى في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، التي لم تتسم العلاقات بين دولها دائمًا بالدفء، منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ثمانينات القرن الماضي.

بيد أن الأزمة، وبالرغم من الجهود الكويتية، وجهود وزير الخارجية الأميركي والرئيس التركي، لم تجد طريقها إلى الحل؛ بل وتبدو، بعد أكثر من ثلاثة شهور على اندلاعها، وكأن الوضع الخليجي ما بعد اندلاع الأزمة آخذ في التحول سريعًا إلى ما يشبه "العادي الجديد" في الجانب العربي من الخليج. ولكن ثمة ما هو أهم؛ فما بدأ أزمةً خليجية، أخذ في التأثير على المجال الإقليمي برمته، ويسهم، بصورة ملموسة، في إعادة بناء نظام العلاقات الاقليمية.(المرزوقي، 2015)

وكان على المستوى الخليجي، ليس ثمة شك في أن الأزمة صنعت انقلابًا هائلًا في العلاقات الخليجية–الخليجية، وأن عواقب هذا الانقلاب يصعب احتواؤها حتى إن توصلت دول الخليج لحل ما للأزمة في الشهور القادمة. بكلمة أخرى، لم يعد ممكنًا التئام الشرخ الخليجي بلقاءات عشائرية وموائد مصالحة، وتبدو دول الخليج كأنها في طريق للانتقال من مرحلة التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنسيق ضمن إطار مجلس التعاون في مواجهة الأخطار الخارجية، إلى البحث المنفرد عن الأمن والحماية من مخاطرها على بعضها البعض. (العازمي، 2005، 23)

وسيقوم الباحث بعرض التوازنات الاقليمية وسياسة الكويت الخارجية من خلال ثلاث مباحث وعلى النحو الاتي:

المبحث الاول: طبيعة السياسة الخارجية الكويتية ومركز صنعها.

المبحث الثاني: اثر التحول في التوازن الاقليمي على السياسة الخارجية الكويتية.

المبحث الثالث: الخيارات المستقبلية للسياسة الخارجية الكويتية في ضوء توازنات القوى الاقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

طبيعة السياسة الخارجية الكويتية ومركز صنعها

إن الكويت التي سعت للحفاظ على استقلالها ازاء الشعور الداخلي بالتهديدات المحيطة والتي أكدها الاحتلال العراقي اعتمدت منذ الستينات وحتى التسعينات من القرن الماضي على المظلة العربية حتى أسقط الغزو هذه المظلة ما أدى إلى تحول استراتيجي في سياسة الكويت الخارجية، كما ان السياسة الخارجية للكويت تعتمد في ثوابتها على ما أسماه «التدخل الحميد والتدخل لمساعدة الدول الأخرى» حتى انها أسست لذلك بعد أشهر من الاستقلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الفريد في العالم الذي يعد أحد أهم انجازات وركائز السياسة الخارجية الذكية.(الخزرجي، 2005، 97)

وتنطلق السياسة الخارجية الكويت من ثلاث مراحل ابتداء بما اسماه مرحلة السياسة الايجابية منذ عام 1961 وحتى 1991 والتي اتسمت بدعمها القضايا العربية والاسلامية لاسيما القضية الفلسطينية، حيث لعبت خلالها دورا مهماً وكبيرا في حل الخلافات بين الدول حتى الكبيرة منها ورفضت التحالفات الأمنية والقواعد الأجنبية في الخليج ولم يكن للكويت هم داخلي حتى انتهت مأسويا بالاحتلال العراقي الذي سعى إلى الغاء الكويت وهوية شعبها.

والمرحلة الثانية وهي الوضع السياسي الكويتي من عام 1991 حتى 2003 والتي سماها مرحلة «ما بعد التحرير» أو مرحلة السياسة الواقعية والتي واجهت الكويت خلالها مشكلة كبيرة مع العراق وقيام «أزمة وجود وحدود» ما تطلب العمل على الحيلولة دون تكرار هذا الخطر ولم تعد سياسة محايدة في ظل نظام عالمي جديد تتصدره الولايات المتحدة الاميركية وعقدت اتفاقيات أمنية مع كل أعضاء مجلس الأمن الدائمين.(فضاله، 2011، 16)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمرحلة الثالثة ما بعد 2003 بمرحلة التعددية بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية التي أصبحت حليفا رئيسيا لها وقدمت دعما ماليا كبيرا في محاربة الارهاب وساعدت في اسقاط نظام صدام وطورت استراتيجية الديبلوماسية الاقتصادية لتتحول الكويت الى مركز مالي واقتصادي عالمي.

ودولة الكويت تتبنى تعامل سياسي يتعامل بحذر مع الحراك العربي وفقاً لظروف وتطلعات كل مجتمع عربي ينشد التغيير لوجود مسببات ودواعي داخلية لهذا التغيير داخل كل بلد عربي قد لا توجد في غيره، أو لا تتشابه بالضرورة مع غيره. (فضاله، 2011، 19)

وسيقوم الباحث بعرض طبيعة السياسة الخارجية الكويتية ومركز صنعها من خلال مطلبين وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول: مرتكزات السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الثاني: مراكز صنع السياسة الخارجية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول

مرتكزات السياسة الخارجية الكويتية

يتصف نمط السياسية الخارجية في الكويت بالوسطية والاعتدال والتركيز على الحلفاء حيث انها عضو في مجلس التعاون الخليجي وشريك في حلف درع الجزيرة وأحد أعضاء الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، وللكويت تمتلك تمثيل دبلوماسي متبادل مع معظم دول العالم عدا إسرائيل، وعلاقة الكويت المضطربة مع العراق شكلت جوهر سياسته الخارجية من بداية الاستقلال ومشكلة عبدالكريم قاسم. ظهرت لأول مرة مشكلة رئيسية في السياسة الخارجية لها عندما ادعى العراق امتلاكه للأراضي الكويتية. ولكن ذلك لم يثن الكويت عن طلب المساعدة من المملكة المتحدة ردا على الادعاءات العراقية . وقدمت الكويت قضيتها أمام الأمم المتحدة محاولة منها للحفاظ على سيادتها. انسحبت القوات البريطانية في وقت لاحق وحلت محلها قوات من جامعة الدول العربية، التي تم سحبها في عام 1963 بناء على طلب الكويت. (فضاله، 2011، 21)

وفي عام 1990م، قامت العراق بغزو الكويت مما زاد من حدة التوتر بين هاتين الدولتين وقطع العلاقات لفترة تفوق العشرين عاما، و إلى حد كبير من خلال جهود الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية الذي كان له دور أساسي في الحصول على مساعدة من الولايات المتحدة، تم تجميع ائتلاف متعدد الجنسيات، تحت رعاية الأمم المتحدة، بدأ العمل العسكري ضد العراق لتحرير الكويت. بعض الدول العربية، وخاصة الخمس أعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي) المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة(ومصر، وسوريا، بدعم الكويت من خلال إرسال قوات للقتال مع التحالف، كذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أرسلت العديد من الدول الأوروبية وشرق آسيا القوات والمعدات، والدعم المالي. اسيري، 2012، 34)

بعد التحرير، وجهت الكويت الجهود الدبلوماسية والتعاونية تجاه الدول التي شاركت في التحالف متعدد الجنسيات ومنحت الكثير من هذه الدول دور رئيسي في اعادة اعمار الكويت.

ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية، عملت الكويت جاهدة لتأمين حلفاء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وقد أبرمت الترتيبات الدفاعية مع المملكة المتحدة، روسيا، و فرنسا .و أيضا لحق بها علاقات وثيقة مع غيرها من الدول العربية من الأعضاء الرئيسية في ائتلاف حرب الخليج مثل مصر وسوريا. وقد هيمنت على السياسة الخارجية الكويتية لبعض الوقت الاعتماد الاقتصادي على النفط والغاز الطبيعي، وإن الكويت كدولة نامية، مختلف اقتصاداتها غير كافية لدعم مستقل عليها، ونتيجة لذلك، وجهت الكويت اهتماما كبيرا نحو النفط أو الغاز الطبيعي. مع اندلاع الحرب على العراق، اتخذت الكويت الموالية للولايات المتحدة بقوة موقف، حيث انها كانت منصة الانطلاق للجيش. مع التأكيد بصفة خاصة على مراقبة الحدود بشكل صارم وجود كاف للقوات الأمريكية فيها.(اسيري، 2012، 37)

ويهدف التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية إلى صياغة مواقف مشتركة وموحدة تجاه القضايا السياسية التي تهم دول مجلس التعاون في الأطر العربية والاقليمية والدولية، والتعامل كتجمع واحد مع العالم ، في إطار الأسس والمرتكزات القائمة على الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية ومراعاة المصالح المشتركة ، بما يصون مصالح دول المجلس ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعزز أمنها واستقرارها ورخاء شعوبها . ويمكن تلخيص أهم المرتكزات السياسية كما بينها (العازمي، 2005، 34) و(ابوصليب، 2010، 33) وعلى النحو الاتي:

- خلال عقد الثمانينات تلخصت أهم أهداف مجلس التعاون السياسية والاستراتيجية في الحفاظ على أمن دول المجلس واستقرارها من خلال التصدي لمُسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطر التي تمثلت بشكل أساسي ومُباشر في الحرب العراقية ـ الإيرانية، الأمر الذي تطلب تحركاً جماعياً لدول مجلس التعاون ، للحيلولة دون انتشار رقعة تلك الحرب.

- في الإطار العربي ، العمل بشكل جماعي لدعم القضايا العربية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط ، مع التمسك بالحقوق العربية.

- دعم ومناصرة القضايا الإسلامية.

كما واجهت الكويت في التسعينات تهديداً تمثل بعدوان النظام العراقي السابق على دولة الكويت واحتلالها، التحدي الأمني الأكثر خطورة منذ قيام المجلس، حيث حظي تحرير دولة الكويت بأولوية مطلقة.

ومن المواقف التي قدمتها الكويت للحفاظ على مرتكزات السياسية الخارجية القيام بمساندة ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها باستخدام كافة الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث ، طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى، التي تحتلها إيران منذ عهد الشاه عام 1971م، وحتى الوقت الحاضر، وما تم بعد التحرير الموقف الذي تطلب عملاً دبلوماسياً مشتركاً مكثفاً، لمساندة الشرعية الدولية في سعيها لإلزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

مراكز صنع السياسة الخارجية الكويتية

عملية صنع قرار السياسة الخارجية تشتمل على أربعة عناصر رئيسية وهي تحديد المشكلة التي يجب اتخاذ القرار حيالها، وعملية البحث في البدائل، واختيار البديل المناسب، ثم العمل على تنفيذ هذا البديل أو الخيار وعملية اتخاذ القرار تعتبر، ومن أهم العمليات التي تميز تشكيل السياسة الخارجية التي تعتبر سلسلة من القرارات المتلاحقة التي يتم اتخاذها لمواجهة المواقف السياسية المختلفة، وتم التمييز بين عملية اتخاذ القرار التي يرى بأنها عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة وعملية صنع القرار التي تعتبر العملية التي تشتمل على مجموعة من التفاعلات التي تؤدي إلى اختيار إحدى البدائل. (اسيري، 2000، 40)

ولعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التابع لوزارة الخارجية في دولة الكويت من ابرز الاجهزة التي لعبت دور مهم في تنفيذ السياسة الخارجية على الصعيد الاقليمي والدولي وتحديداً بما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتنموي وتفعيل دور الدول المانحة، وتعكس الجهود التي يبذلها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ نشأته بعد النظر العميق وحكمة القيادة السياسية في إنشائه من خلال دوره البارز في خدمة أهداف سياسة دولة الكويت الخارجية على مدار العقود الخمسة الماضية.

اما فيما يتعلق بتطورات تحديد مراكز صنع السياسة الخارجية الكويتية فقد تم تحديد سبعة دوائر للعمل السياسي الخارجي للكويتي كما بينها (الفضاله، 2011، 26) وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدائرة الخليجية وترتبط بشكل اساسي بدور دولة الكويت في اطار مجلس التعاون الخليجي وتحتل هذه الدائرة اهتمام خاص في السياسة الخارجية الكويتية من خلال عمق النظرة السياسية لصانع القرار السياسي الكويتي الذي ادرك الاهمية السياسية والاقتصادية والذي يمكن تحولة الى اداة للتوازن الاقليمي وضمانة من ضمانات تفعيل ادوار الدول الصغيرة من خلال التكتلات.

الدائرة العربية وتختص بشكل أساسي بدور دولة الكويت في أنشطة جامعة الدول العربية بالإضافة إلى التعاون الثنائي بين دولة الكويت والدول العربية، وينطبق على الدائرة العربية إلى حد كبير ما ينطبق على الدائرة الخليجية، حيث تساهم دولة الكويت بفاعلية في كافة المحافل والأنشطة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء في إطار جامعة الدول العربية، أو على المستوى الثنائي.

الدائرة الاسلامية ويتحدد الدور الوظيفي لهذه الدائرة بالعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، والتعاون الثنائي، وجهود المجتمع المدني الكويتي في العالم الإسلامي، و تعطي دولة الكويت اهتماما خاصا لقضايا العالم الإسلامي، وعلى المستوى السياسي فقد كانت دولة الكويت من الأعضاء المؤسسين لمنظمة المؤتمر الإسلامي) وتحولت إلى منظمة التعاون الإسلامي.

حيث لعبت دولة الكويت من جهة أخرى دور محوري في الجهود الهادفة إلى تنمية العالم الإسلامي ومواجهة مشكلات الفقر وتحديات التنمية المختلفة فيه .وقد ألقى سمو أمير البلاد الأضواء على بعض هذه الجهود في كلمته أمام القمة الاقتصادية لرؤساء دول منظمة المؤتمر الإسلامي في دورتها رقم 25 في تركيا في نوفمبر عام 2009م، ومبادرة دولة الكويت بزيادة دعمها للصندوق الدولي المخصص للقضاء على الفقر التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

دائرة عدم الانحياز و من مهامها تنسيق السياسات وتوحيد المواقف مع كافة الدول التي تنبذ الصراعات والحروب، وتسعى إلى عالم لا تسيطر عليه الثنائيات القطبية أو الهيمنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دائرة الحوار بين الشمال والجنوب حيث يأتي في مقدمة أولويات هذه الدائرة، العناية بالعامل الاقتصادي كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية في إطار دعمها الاقتصادي لدول الجنوب الأكثر فقراً.

دائرة العلاقات الثنائية الدولية :وتعني بعلاقات دولة الكويت مع دول العالم المختلفة حيث تمتلك الدولة علاقات دبلوماسية مع أكثر من 100 دولة في العالم.

دائرة الأمم المتحدة وتتخذ أبعادا مختلفة حيث وقعت دولة الكويت على الاتفاقيات العالمية الهامة في مجالات سياسية واقتصادية وإنسانية وبيئية – كما تتعاون مع كافة منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وتستضيف مكاتب اقليمية أو وطنية لمنظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

اثر التحول في التوازن الاقليمي على السياسة الخارجية الكويتية

لم تُلْقِ أزمة الخليج بثقلها على المقاربة السعودية لإيران وحسب، بل وعلى مجمل العلاقات الخليجية مع إيران، كما على دور تركيا وعلاقات أطراف الأزمة الخليجية المختلفة معها، وكان من الواضح، منذ بداية الأزمة، أن طهران أخذت موقفًا مؤيدًا لقطر ومناهضًا لإجراءات الحصار والقطيعة معها، بالرغم من أن الدوحة تبنَّت سياسات تتناقض والسياسات الإيرانية في سوريا، كما سبق أن سحبت سفيرها من طهران تضامنًا مع السعودية، عندما قطعت الأخيرة علاقاتها مع إيران في مطلع 2016. وليس ثمة شك في أن انحياز إيران لقطر نبع من طبيعة المواجهة السعودية–الإيرانية، وخشية إيران من سيطرة سعودية خليجية إن استطاعت الرياض فرض شروطها على الدوحة. (جرعون، 2016، 47)

وفتحت إيران أجواءها للطيران القطري، وعملت على المشاركة في سدِّ النقص في المواد الغذائية في السوق القطري، المترتب على إغلاق حدود قطر البرية الوحيدة مع السعودية، كما وافقت على توقيع اتفاق على توفير ممر تجاري بري للصادرات التركية إلى قطر. إلى جانب ذلك، أظهرت قطر، من جهتها، تقديرها للموقف الإيراني بالإعلان عن عودة السفير القطري إلى طهران، والمشاركة في مسار الآستانة، الذي أطلقته روسيا للتوصل إلى حلٍّ تدريجي للمسألة السورية، ولم يخف سفير قطر في الجامعة العربية، في اشتباك خطابي مع نظيره السعودي خلال جلسة لمجلس الجامعة، في عام 2017، طبيعة التغيير في الموقف القطري من إيران عندما وصف الأخيرة بـ"الدولة الشريفة." (الانصاري، 2017، 42)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن تركيا، وليس إيران، كانت القوة الاقليمية التي برزت في مجريات الأزمة باعتبارها الدولة صاحبة الدور الأكثر حيوية في منطقة الخليج. كانت تركيا حاولت التوسط مبكرًا في الأزمة، عندما أرسل الرئيس التركي وزير مواصلاته، بيرات البيرق، والناطق باسمه، إبراهيم كالين، في مطلع يونيو/حزيران 2017، للقاء المسؤولين السعوديين والقطريين. ولكن تلك المحاولة لم تأتِ بنتائج تُذكر، بل وسرعان ما فوجئت أنقرة بإجراءات الحصار والقطيعة مع قطر في 5 يونيو/حزيران 2017. وهذا ما دفع الحكومة التركية، التي كانت قد وقَّعت اتفاقية تعاون استراتيجي مع قطر في 2014، إلى طلب تصديق البرلمان العاجل على الاتفاقية، ومن ثم بدء جهود حثيثة لتشغيل القاعدة العسكرية التركية في قطر. وليس ثمة شك في أن وصول القوات التركية إلى قطر أسهم بصورة ملموسة في إجهاض خطط التصعيد العسكري من قبل السعودية والإمارات. كما سارعت أنقرة إلى إطلاق عملية نقل جوي كبيرة لتوفير المواد الغذائية في السوق القطري، التي تأثرت إمداداتها بفعل إجراءات الحصار وإغلاق المعبر البري القطري الوحيد مع السعودية.(الانصاري، 2017، 23)

وبينت دراسه اجراها مركز الجزيرة بانه تم في ذلك الوقت حرص أنقرة والتي تتمتع بعلاقات وثيقة مع الرياض منذ تولي الملك سلمان مقاليد الحكم، على تبني خطاب غير منحاز تجاه أطراف الأزمة، ودعت من البداية إلى المصالحة واحتواء الخلاف، لكن تعنت دول القطيعة والحصار اضطر تركيا إلى تفعيل اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين قطر وتركيا، فردَّت دول الحصار بطلب إغلاق القاعدة التركية في قطر ضمن قائمة المطالب الثلاثة عشر التي أعلنتها بعد مرور شهر على اندلاع الأزمة. رفضت قطر قائمة المطالب، على أية حال، وردَّت تركيا مؤكِّدة على أن الاتفاقية التركية القطرية هي عمل من أعمال السيادة لا يحق لطرف ثالث التدخل فيه. ولكن، وبالرغم من أن الرئيس أردوغان قام بمحاولة ثانية للتوسط في الأسبوع الأخير من يوليو/تموز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2017، شملت زيارة الكويت والسعودية وقطر، إلا أن تركيا أصبحت، سواء أرادت أو لم ترد، طرفًا رئيسا في الأزمة. (مركز الجزيرة للدراسات، 2017)

نتج عن الدور الذي لعبته تركيا في الأزمة عدد من النتائج؛ فمن جهة، انتقلت العلاقات القطرية–التركية إلى مستوى أعلى من الصداقة والتحالف؛ وببدء تشغيل القاعدة العسكرية في قطر، أصبحت تركيا طرفًا مباشرًا في توازنات الخليج الاستراتيجية. ومن جهة أخرى، عاد البرود من جديد إلى العلاقات التركية–الإماراتية، بعد شهور من محاولات التطبيع بين البلدين. وكان من الملاحظ أن الإمارات تغيبت عن لقاء القوى والشخصيات السنية العراقية، الذي عُقد برعاية تركية في أنقرة في أغسطس/آب الماضي 2017، بينما حضر ممثلو السعودية والأردن وقطر. والواضح، بالرغم من درجة التفاهم والتنسيق الوثيقة بين السعودية والإمارات، والقيادة السعودية ما زالت حريصة على المحافظة على العلاقات مع تركيا وابقائها في مستواها الطبيعي. (مركز الجزيرة للدراسات، 2017)

من جهة ثالثة، شجعت الأزمة، واستجابة تركيا السريعة لتنفيذ التزاماتها مع قطر، الكويت على الارتفاع بمستوى العلاقات التركية–الكويتية. وليس ثمة شك في أن الكويتيين أخذوا في بناء حسابات جديدة لأمن بلادهم، تضع في الحسبان المخاطر المفاجئة التي تهددت قطر من شقيقاتها الخليجيات، واحتمال انهيار مجلس التعاون الخليجي، أو فقدانه الفعالية على الأقل، وضرورة بناء عدد من التحالفات البديلة للحفاظ على أمن الكويت الإقليمي. وهذا ما دفع الكويت إلى تعزيز علاقاتها الأمنية والعسكرية مع تركيا، وتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون في المجالين خلال زيارة رئيس الوزراء الكويتي لأنقرة في منتصف سبتمبر/أيلول 2017. (مركز الجزيرة للدراسات، 2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انعكست أزمة الخليج، في الوقت نفسه، على العلاقات التركية–الإيرانية، سيما أن كلتا الدولتين اتخذتا موقفًا اعتُبر في جوهره مؤيدًا لقطر وحرصًا على أمنها واستقرارها. وكان وزير الخارجية الإيراني قد قام بزيارة سريعة إلى أنقرة في مطلع الأزمة، هدفت إلى تبادل الآراء وتنسيق المواقف. وفي 15 أغسطس/آب 2017، استقبلت أنقرة رئيس أركان الجيش الإيراني، في زيارة غير مسبوقة، التقى خلالها بنظيره التركي، خلوصي أكار، وبالرئيس أردوغان، ولكن المؤكد أن العلاقات التركية–الإيرانية لم تكن سيئة حتى قبل اندلاع أزمة الخليج. فبالرغم من الخلافات الكبيرة بينهما في سوريا والعراق، حافظت الدولتان على علاقات طبيعية طوال السنوات القليلة الماضية، وعلى المصالح المشتركة التي تربط بينهما، اقتصاديًّا وأمنيًّا. وربما يمكن القول: إن التوافق حول أزمة الخليج واكب توافقات أخرى حول قلق أنقرة وطهران من سعي إقليم كردستان العراق للانفصال، والسياسة الأميركية المؤيِّدة لأكراد سوريا، والنشاطات الكردية القومية المتزايدة ضد إيران، والمخاوف الإيرانية من تبني إدارة ترام سياسات معادية لإيران. (مركز الجزيرة للدراسات، 2017)

كما تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال استراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى تطلق عليه (الخطة الكبرى)، ومستوى أدنى يعالج ما تطلق عليه (مشاكل الأمن الجاري)، وتقوم برسم الخطة الكبرى استراتيجية تنفيذ الغايات والأهداف العليا بعيدة المدى، والتي تسعي إسرائيل لتحقيقها طبقاً لمراحل زمنية خمسية وعشرية مخططة، أما استراتيجية معالجة (مشاكل الأمن الجاري) –والتي تجري حالياً خاصة على الساحة الفلسطينية– فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة إسرائيل في كيانها الحالي، وما تحتله من أراضي عربية، ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية. (الرجوب، 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المقابل، فإن استراتيجية (الردع) تسعي لإجبار خصوم إسرائيل على الكف عن العمل (بخطتهم الكبري) التي تستهدف القضاء على إسرائيل واستعادة كل فلسطين، وإجبارهم على اتباع سياسات وإستراتيجيات متواضعة وأقل طموحا في تعاملهم مع إسرائيل، وذلك لأن تخلي خصوم إسرائيل عن العمل (بخطتهم الكبري) لفترة زمنية طويلة سيؤدي تلقائياً إلى إسقاطها من حساباتهم نهائيا، وهو ما نجحت إسرائيل في تحقيقه فعليا من خلال عملية السلام التي بدأت في عام 1993. ولا تعدم السياسة الإسرائيلية وسائل ضغط وخداع عديدة لإجبار العرب على ذلك، بدءاً بالتلويح بالردع العسكري والعمل به عند اللزوم، وانتهاءً بالضغوط الأميركية السياسية والاقتصادية، مروراً بتصدير الاضطرابات والمتاعب إلى الجبهات الداخلية في الدول العربية، لا سيما من خلال عملائها. (الرجوب، 2011)

وسيقوم الباحث بعرض اثر التحول في التوازن الاقليمي على السياسة الخارجية الكويتية من خلال ثلاث مطالب وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول: محددات الدور الخليجي وازماته في ضوء تغير توازن القوى الاقليمي

المطلب الثاني: محددات الدور التركي والايراني

المطلب الثالث: محددات الدور الإسرائيلي في المنطقة العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول

محددات الدور الخليجي وازماته في ضوء تغير توازن القوى الاقليمي

واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مجموعة من المحددات والتداعيات والازمات والتطورات ومنها الميدانية نتيجة لما يدور في ساحة الشرق الاوسط الامر الذي ادى الى تعثر الروابط التي تجمع النظام الاقليمي العربي، والذي يعطي اشارة الى احتمالية تشكل كيانات جديدة داخل منطقة الشرق الاوسط نتيجة للازمات والمشكلات التي ترتبط بالانتماءات القومية والمذهبية والدينية.

والدليل على ما سبق ما يدور في شبكة التفاعلات الجديدة التي تم انشائها في الحيز المكاني الذي تتجه غالبها الى خارج المنظومة العربية نتيجة تأثر اطراف المنظومة العربية بالعديد من الازمات التي افصحت عن التفتت الواضح في البنية العربية الذي يعطي اشارة واضحة كذلك الى احتمالية نشوء حالة من التبعية للخارج الغير عربي، نتيجة للاختراقات العميقة التي احدثتها القوى الاقليمية، الامر الذي انسحب على دول الخليج العربية وجعلها عرضة لتحديات استراتيجية نتيجة توسع فجوة القوة بين دول الخليج وعدد من القوى الدولية والاقليمية المتنافسة على النفوذ والسيطرة في المنطقة والساعية لملىء الفراغ الذي اوجته تلك الفجوة. (العنزي، 2016، 31)

حيث ان اي منطقة في العالم لم تشهد تحديات بحجم ما تعرضت له منطقة الخليج العربي ودول الخليج باسرها نتيجة للعديد من الاوضاع والازمات التي مرت بها وسط التطورات العالمية التي اخذت تتحكم فيها كملف الطائفية وإثارتها للفتن والتحزبات الدينية التي تقود إلى زعزعة تناغم النسيج الوطني والاجتماعي لدول المنطقة، وكذلك الازمة الاقتصادية، الامر الذي جعل دول الخليج تواجه العديد من التحديات السياسية التي يفترض التعامل معها وفقاً لأعلى المستويات من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الادارة لكون منطقة الخليج وشعبها لا يمكنها النجاة بسهولة من التحديات السياسية التي تواجهها نتيجة للتحولات المتسارعة في ميزان القوى الدولية في الجانب السياسي بما لا يتناسب مع حجم دول المنطقة وسكانها وعناصر القوة الوطنية الاخرى فيها، وكذلك حالة التنافس الاقليمي والدولي على النفوذ في منطقة الخليج العربي وفرضها على القوى المتنافسة السعي الى تحقيق الامن الاقليمي بشكل عام، الا ان ما تقدم يعطي هذه الدول فقدان ما لديها من نفوذ في المنطقة ويؤثر بشكل سلبي على سياستها الدولية.(المرهون، 2007، 206)

وفي ظل فترة الربيع العربي التي شهدتها العديد من الدول العربي فقد تعامل الانظمة الخليجية بنجاح مع مطالب قوى التغيير التي رافقت ثورات الربيع العربي من خلال الانفتاح على مجتمعاتها وتقديم خطوات اصلاحية وتوسيع القاعدة الانتخابية والصلاحيات التي منحتها للسلطات التشريعية ، والمساهمة في تخصيص ميزانيات كبيرة لزيادة رواتب الموظفين وتقديم البرامج الخاصة بالمجالات الاجتماعية والخدماتية كوسائل مساعدة لتوفير فرص عمل والحد من ظاهرة البطالة والعمال المحلية. (الانصاري، 2017، 24)

والكويت كانت قد شهدت ارتفاعاً في سقف المطالب الشعبية والخروج بمظاهرات الا انها لم تصل الى حد المطالبة بتغيير النظام وذلك نتيجة رسوخ شرعية النظام والاسرة الحاكمة لدى ابناء الشعب الكويتي وعززت المطالب فئة من غير الكويتين المعروفين بـ (البدون) للخروج بالمظاهرات والمطالبة بالحقوق المدنية والخدماتية، وعلى الفور قامت الحكومة باجراء العديد من الاصلاحات السياسية ومن ابرزها تعديل قانون الانتخاب وتفادي الاحتجاجات ومحاولة الحفاظ على الكياني الداخلي للدولة وعدم الوصول الى ما وصلت اليه بعض الدول في الشرق الاوسط.(الانصاري، 2017، 25)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

محددات الدور التركي والايراني

اولاً: محددات الدور التركي

ليس جديداً على السياسة الخارجية التركية نجاح وساطتها في الملف النووي الإيراني، إذ سبق وأن لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل في المفاوضات غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية العام 2007، وتوطد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط مع توطد علاقاتها مع سوريا، وكان لافتاً سرعة تحرك الدبلوماسية التركية لاحتواء الأزمة التي نشأت ما بين بغداد ودمشق بعد تفجيرات "الأربعاء الأسود" من شهر سبتمبر/أيلول من العام 2009، على خلفية اتهامات وجهتها الحكومة العراقية ضد دمشق، وامتد التحرك التركي إلى الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر، وطاول دورها العراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي وسواها.(Davutoglu, 2011)

وقد أفضى الدور التركي إلى نسج شبكة من العلاقات والنفوذ في دول المشرق العربي، وإلى التوقيع على اتفاقيات اقتصادية وسياسية هامة معها، ووصل إلى حدّ استضافة إسطنبول لأول قمة تركية أفريقية، حضرها 53 من رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، والهدف منها كان تعزيز الشراكة التركية الأفريقية في مختلف المجالات. (اوغلو، 2010، 31)

وأحدث وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم في 2002، انقلابا في السياسية التركية، وبدء من رفض استخدام القواعد الأمريكية جنوب شرق البلاد لضرب العراق، ومعارضة الحصار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على إيران، ولعب دور في المفاوضات النووية ظهر خروج تركيا الحقيقي عن دائرة السياسة الأورو – أطلسية . (اوغلو، 2010، 31)

وفي العقد الماضي كثفت تركيا من نشاطها في العالم العربي بشكل ملموس من خلال خطوات عدة، أهمها سياسة الجوار التي تقوم على التجارة والاستثمارات وتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول لمواطني الدول العربية الشريكة، وتعّد بديلاً لطموحات أنقرة في الانضمام إلى "الاتحاد الأوروبي."

وازداد التأثير التركي بعد الانفتاح الاقتصادي الكبير على بلدان المنطقة، ما أدى إلى رفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعرب من 7 مليارات دولار عام 2002 إلى قرابة 40 مليار دولار عام 2008م.

ولكن تعامل تركيا مع التغيرات العاصفة في بداية 2011، كان متناقضا أو مرتبكا على أقل تقدير، وتتحدد صعوبة الموقف التركي بالاختيار بين سعيها إلى المحافظة على أجواء الاستقرار في المنطقة حتى لا تتأثر العلاقات التي بنتها والمصالح الاقتصادية مع البلدان العربية، والنظر إلى تركيا كنموذج للدولة الإسلامية المتطورة ما وضعها أمام تحدي الاختيار بين الشعوب وحكامهم.

وربما كانت الصعوبة بسبب رغبة تركيا في تصدير نموذجها الإسلامي في الحكم وصوغ علاقات استراتيجية مع البلدان، التي يحصل فيها التغيير، وقيادة معسكر الاعتدال السياسي "السني" في المنطقة. (الراجحي، 2016، 17)

كما ان تركيا سعت إلى محاولة تفعيل عضويتها ودورها في المنظمات الاقليمية من اجل تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، وإذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المنظمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغربية إلا أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لكسب مصداقية وثقة لدى الدول الإسلامية مما يؤهلها للعب دور فعال في حل المشاكل التي تعرفها هذه الدول خاصة تلك المتعلقة بظاهرة الإرهاب، وقد كان تولي التركي إكمال الدين لحسان أغلو منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكبر دليل لسعي تركيا لاكتساب دور مهم في هذه المنطقة، بالمقابل يتجلى دورها في حلف شمال الأطلسي إذ يعتبر الجيش التركي ثاني أكبر جيش في الحلف بعد الجيش الأمريكي.

كما حرصت تركيا بأن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات اليونيفل في جنوب لبنان بعد عدوان تموز 2006، وهذا أول حضور للجيش التركي إلى المنطقة العربية منذ نهاية 1918، كما وافق البرلمان التركي في فيفري 2009 على إرسال قوات السلام إلى الصومال. (الراجحي، 2016، 19)

ثانياً: محددات الدور الايراني

حيث بدأت العَلاقات الإيرانيّة–الكويتيّة في مرحلة مبكّرة بعدما استقلّت الكويت في عام 1961م واتصفت بالعلاقات الدبلوماسية التجارية، إذ اعترفت إيران «الشاه» باستقلالها في نفس السنة، وعندما طالب عبد الكريم قاسم الرئيس العراقيّ آنذاك بضمّ الكويت باعتبارها جزءًا من الأراضي العراقيّة، وحدثت أزمة على الحدود بين البلدَين عام 1973، استغلّت إيران تلك الحادثة بإعلانها الوقوف مع الكويت ضدّ الاعتداء العراقيّ، فإيران كانت ترى في العراق القوّة الضاربة في المِنطَقة، وأن ضمّ الكويت إليها سوف يمثّل إضافة لها، وهذا الموقف أسس لواحدة من محدّدات العَلاقات بين البلدَين، ومع قيام الجمهوريّة الإيرانيّة عام 1979م توترت العَلاقات بين إيران والكويت كغيرها من دول الخليج، نتيجة المخاوف من توجّهات الثورة، مع ذلك اعترفت الكويت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسميًّا بالنِّظام الإيرانيّ الجديد في نفس العام، وأقامت عَلاقات دبلوماسيّة طبيعيّة معه، غير أن التوتُّر بين البلدَين عاد إلى الواجهة في أثناء الحرب الإيرانيّة–العراقيّة التي اندلعت عام 1980م، فقد اتسعت الفجوة بين البلدَين في منتصف الثمانينات، إذ وقفت الكويت على الحياد في بداية الصراع لتميل لاحقًا لصالح العراق. وقد شهدت دول الخليج بالتزامن مع هذا الصراع أحداثًا أمنيّة عدّة، وكانت إيران متّهمة بالتخطيط لهذه الأحداث، مما أضاف إلى العَلاقات مزيدًا من التوتر.(عبدالشافي، 2012)

وفي عام 2003 أعلنت الدول العربيّة –بما فيها الكويت– رفضها ومعارضتها لفكرة الحرب الأمريكيّة على العراق على الرغم من حالة العداء نتيجة للغزو السافر من قِبَل النظام العراقيّ لدولة الكويت في عام 1991. وكان ذلك حرصًا على وحدة الدولة العراقيّة وحفظها من الانقسامات وارتدادات ذلك على الداخل الكويتيّ من قبيل حركة نزوح اللاجئين، وتمدّد موجات العنف، وتهديد الأمن الإقليميّ. وخلافًا للموقف الكويتيّ أيّد النظام الإيرانيّ الغزو الأمريكيّ للعراق نظرًا للعداء الصريح والتاريخيّ بين البلدَين، ووجود فرصة إيرانيّة للتخلص من هذا العدوّ التقليديّ، وقد دفع هذا التوجه إيران إلى مدّ أمريكا بالمعلومات الاستخباراتيّة، وكذلك تعهّد بعدم التدخّل في أثناء الحرب أو بعدها. (ابوعارم، 2004، 114)

وقد مَثّلَ التغلغل الإيرانيّ في العراق بعد عام 2003 مصدرًا لمخاوف الكويت، إذ تصاعد دور الشيعة وتم تهميش السنّة، وهذا كان له أثر على وضع الأقلّيّات الشيعيّة في بعض دول المِنطَقة ومن ضمنها الكويت، فضلًا عن أن العراق أصبح أقرب إلى عمليّة تقسيم على أسس طائفيّة، وهذا بدوره يمثّل تهديدًا للداخل الكويتيّ. (عبدالشافي، 2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على صعيد مختلف كان موقف الكويت من الأزمة النوويّة الإيرانيّة متماشيًا مع الموقف العربيّ الذي كان ينأى بنفسه عن التدخّل في تلك المسألة بالنظر إلى حساسيّة العَلاقات بين الجانبين، ورغم الضغوط الأمريكيّة في أثناء إدارة بوش على دول مجلس التعاون الخليجيّ لتبنّي خيار التدخّل العسكريّ، لكن ما عرضته الدول الخليجيّة هو الاستعداد للوساطة، ورفض الانخراط في الأزمة وفق منهج التصعيد الأمريكيّ، ويتضح بأن دول الخليج قد اكتفت بمظلة الحماية الأمريكيّة لموازنة العَلاقات مع إيران، كما رأت أن الصراع هو بين إيران من جانب، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ من جانب آخر، وبهذا كان الموقف الكويتيّ منسجمًا مع الموقف العربيّ الذي يستند إلى دعم الحلّ السلميّ للأزمة، وإعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسيّة، ورفض أيّ تدخّل عسكريّ في الأزمة، لما لهذا الخيار من انعكاسات سلبيّة على المِنطَقة ككل. (جرعون، 2016، 38)

وإجمالًا، يمكن القول بأن العَلاقات تأثرت منذ بدايتها بالتحوّلات السياسيّة التي شهدتها كل من الدولتين، فبدايةً كانت الثورة الإيرانيّة وما رفعته من شعارات، لا سيّما مبدأ تصدير أفكارها ومحاولة التدخّل في شؤون دول الجوار، عاملًا سلبيًّا مؤثرًا على عَلاقة إيران بدول الجوار الإقليميّ، ومن ضمن هذه الدول الكويت التي استقبلت نتائج اعتناق إيران لهذا المبدأ، سواء من خلال تدخّلات في الشأن الداخليّ أو عمليّات عنف وإرهاب.

ومن ناحية ثانية، كانت العَلاقات العراقيّة–الكويتيّة المتوترة منذ الاستقلال عاملًا مؤثرًا على العَلاقات الإيرانيّة–الكويتيّة تقاربًا وتباعدًا من فترة إلى أخرى، فالكويت وقفت إلى جانب العراق في حربه مع إيران في الثمانينات، فأثّر ذلك على العَلاقة بين البلدَين، كما أن إيران وقفت إلى جوار الكويت في خلافاتها مع العراق، وذلك في إطار التنافس الإيرانيّ العراقيّ على النفوذ في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المِنطَقة، كما كانت الكويت بحاجة إلى الدعم الإيرانيّ لمواجهة رغبة العراق ضمّ الكويت إلى أراضيها، فإيران كانت موازنة في عَلاقة الكويت بالعراق. (جرعون، 2016، 59)

ومن ناحية ثالثة، كانت العَلاقات الكويتيّة–الإيرانيّة تتأثر بتطوّر عَلاقة الأخيرة بمجلس التعاون الخليجيّ، وبالإطار الحاكم لتلك العَلاقات التي شهدت عديدًا من التوترات والأزمات. وعلى الرغم من تحسن العَلاقات الكويتيّة–الإيرانيّة في مراحل مختلفة، لكن الكويت لم تكن خارج إطار الموقف الخليجيّ العام من إيران، لا سيّما في ما يتعلق بالقضايا الرئيسيّة من قبيل الخلافات الحدودية مع دول الخليج كاحتلال الجزر الإماراتيّة والخلافات الحدوديّة الأخرى. (جرعون، 2016، 60)

وهناك عامل أخير وهو موقع كل من الدولتين على خريطة الصراع الدوليّ، إذ إن إيران تصنّف كدولة تعمل خارج إطار الشرعيّة الدوليّة، ولديها موقف عدائيّ مع الولايات المتحدة، القطب الدوليّ الرئيسيّ الذي يلعب دورًا مُهِمًّا في توجيه التفاعلات والسياسات على الساحة الدوليّة، في حين أن الكويت جزء من منظومة الأمن الإقليميّ، وتُعَدّ حليفًا استراتيجيًّا للولايات المتحدة، ومثلت تلك المكانة المتباينة لكل من الدولتين عاملًا أسهم في تحديد ملامح العَلاقات وحدودها.(الخفاجي، 2016، 54)

ولا شك أن تحقيق التوازن الاستراتيجي بين دول الخليج وإيران لا يقف فقط عند تحقيق هذا التوازن بأبعاده المختلفة داخل منطقة الخليج لكنه يقتضي وبالضرورة تحقيق هذا التوازن في مناطق الاشتباك بين الطرفين خاصة مناطق الاهتمام المشترك في دوائر الأمن المباشر للجوار الخليجي في اليمن وسوريا والعراق ولبنان وتحقيق هذا التوازن يتطلب مواقف خليجية تسعى لموازنة الامتداد الإيراني داخل ملفات تلك القضايا وتحاول أن تحاصر هذا الامتداد من خلال زيادة حضورها هناك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمشاركة في تهدئة الصراعات العسكرية فيها بما يكفل ويدعم الاستقرار ويحول دون الاختراق الإيراني المتزايد لها، كما أنه من الضروري لتحقيق هذا التوازن أن تسعى الدول الخليجية لصياغة تحالفات مع قوى فاعلة داخل تلك الدول وبغطاء دولي وإقليمي مناسب لعدم توفير الفرصة لمهددات الأمن والاستقرار في تلك الدول وتبرز الأزمة السورية كأهم نقاط المواجهة بين دول الخليج وإيران، حيث تتعارض أجندة الطرفين. وإذا كانت الفترة الأخيرة قد شهدت قبولاً دولياً بالمشاركة الإيرانية فيما يُطرح من مبادرات لحل الأزمة وتبلور نوعاً من الحرص الإيراني على صياغة تحالفات تدعم نفوذها وتعطي شرعية لأجندتها في مستقبل سوريا. (جرعون، 2016، 61)

ويرى الكثير من المراقبين للتطورات الإيرانية أن التداعيات الإيجابية المتوقعة على الاقتصاد الإيراني سوف تكون لها انعكاسات سلبية على الأزمات المثارة في المنطقة حيث كما أنه متوقع أن تزايد القدرات والإمكانيات الاقتصادية الإيرانية بعد إلغاء العقوبات والإفراج عن الأرصدة والتجاوب مع الاندفاعات الأوروبية لزيادة الاستثمار في إيران وهو ما سيتيح لإيران في النهاية زيادة الإنفاق على الحلفاء والأطراف المرتبطة بها والأذرع الإيرانية داخل تلك الأزمات، الأمر الذي يعني أن المناخ سيصبح مواتياً لإيران لممارسة مزيد من التأثير وبالتالي يتوقع تصاعد مزيد من التأثير وبالتالي يتوقع تصاعد الثقل والنفوذ في دول الجوار الإقليمي وهو ما يرتب لإيران قدرات واسعة للإخلال بالتوازن الاستراتيجي ليس فقط في منطقة الخليج ولكن في المنطقة العربية بأبعادها المختلفة. ومن الواضح أن الامتداد الإيراني خاصة في المشرق العربي واليمن ينعكس سلبياً على الأمن في الخليج والأمن في البحر الأحمر.(عبدالشافي، 2012)

إن لدى إيران استراتيجية واسعة تستهدف زيادة الحضور والانتشار في معظم ملفات وأزمات المنطقة وتستهدف في النهاية توفير كافة المتطلبات لتصبح قوة اقليمية عظمى تمتلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدوات الحركة في الدوائر المحيطة بها سواء في الخليج أو المنطقة العربية أو غرب آسيا بصفة عامة. وإذا كان الاتفاق النووي قد أتاح لها التخلص من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تحد من إمكانية تفعيل استراتيجيتها في هذا الخصوص وأبقى الخيار النووي مفتوحاً – وإن كان مؤجلاً – فإن تحقيق التوازن الاستراتيجي الخليجي مع إيران يتطلب بالضرورة من الدول المعنية في المنطقة أن تتحسب لذلك وتتعامل معه كواقع قادم.(السامرائي، 2008، 23)

هكذا نرى أن تحقيق التوازن الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران وإن كان يتركز في البداية على منطقة الخليج فإنه يمتد كذلك لمنطقة الجزيرة العربية والبحر الأحمر والمشرق العربي، ولكن كما أشرنا من قبل فإن الواقع الإيراني الجديد الذي بدأت معالمه تتضح حالياً بأبعاده المختلفة النووية والسياسية والاقتصادية سوف يصبح مغايراً إلى حد كبير كما كان عليه في الماضي. ووضح أن الاتفاق النووي الإيراني وخاصة ما تضمنه من مكاسب استراتيجية لإيران والتي من أهمها المحافظة على البنية التحتية لبرنامجها النووي خاصة تأجيل حصولها على القنبلة النووية ما بين عشرة أعوام إلى خمسة عشر عاماً الأمر الذي يحتم ضرورة أن يشمل التخطيط الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي والدول المتحالفة معها خاصة مصر بصورة أساسية على التعامل الجدي مع هذا الواقع الجديد دون الانتظار، وهو ما يتيح الفرصة لطهران للإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة بأكملها. (عبدالشافي، 2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

محددات الدور الإسرائيلي في المنطقة العربية

شهدت منطقة الشرق الأوسط مع بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة متغيرات رئيسية، بعد اندلاع الثورات العربية، التي أثبتت أن منظومة التفاعلات في المنطقة أصبحت أكثر مرونة، كما كانت لها تداعيات بالغة التعقيد على شعوب هذه المنطقة، ومن بينها تراجع دور الدولة الوطنية في مقابل انتشار الفاعلين من غير الدول والتنظيمات المسلحة، ولعل "داعش" أبرز مثال على ذلك، مما نتج عنه مرحلة من الفوضى الأمنية مازال يعاني منها الإقليم حالياً.(ابوصليب، 2017، 35)

وسعياً نحو التعرف على وضع إسرائيل في ظل هذه المتغيرات الاقليمية، نشر معهد بروكينجر الأمريكي دراسة بعنوان: "إسرائيل والشرق الأوسط المتغير"، أعدها Itamar Rabinovich، زميل في مركز سياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكينجز، حيث تناول خلالها ملامح تغير الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتداعيات الثورات العربية، والتحديات التي تواجهها إسرائيل، والخيارات المتاحة أمامها بشأن علاقاتها مع بعض دول الإقليم، وتحديد مدى قدرة تل أبيب على التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة.

اما فيما يتعلق بصياغة السياسات الخارجية وتلك المتعلقة بالأمن القومي، تشير الدراسة إلى أن خيارات إسرائيل الحالية على المستوى الإقليمي محدودة وواضحة، فمن بين المحاور الأربعة الرئيسية في المنطقة، ثمة ثلاثة من المرجح أن تظل أعداء لتل أبيب، وفي مقدمتهم بالتأكيد إيران وحلفاؤها، ومن ناحية أخرى، لا يوجد أي احتمال لحدوث تحسن جوهري في العلاقات بين إسرائيل وتركيا، فأردوغان مهتم بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية ولكن ليس تطبيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الدبلوماسية، وفي ظل هذه الظروف، فإن هناك شكوكاً حول احتمالية تصدير الغاز الإسرائيلي عبر تركيا، كما يُتوقع أن تظل أنقرة من أكثر المنتقدين والمنافسين الإقليميين لإسرائيل.(الرجوب، 2011)

أما بالنسبة لقطر، فمن المحتمل أن تواصل إسرائيل سياسة متأرجحة تجاهها، حيث إن تل أبيب قلقة من دعم الدوحة لحماس، ولكنها في القوت نفسه مهتمة بالحفاظ على جسور مفتوحة من العلاقات مع قطر كفاعل إقليمي مهم.

وهكذا، يتضح بأن اختيار إسرائيل الواضح هو السعي لتطوير علاقاتها مع الدول المعتدلة والمحافظة: (دول الخليج، مصر، الأردن، المغرب، والجزائر). فإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي لديها مخاوف مشتركة من برنامج إيران النووي وسعيها للهيمنة الاقليمية، فضلاً عن القلق من صعود التيار الجهادي في المنطقة.

وفي الاتجاه ذاته، فإن إسرائيل ومصر لديهما مصالح مشتركة في شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، وأيضاً لديهما وجهات نظر متشابهة في المنطقة ولسياسة الولايات المتحدة بها. كما أن إسرائيل تحافظ على التعاون الأمني مع الأردن، الذي قرر بدوره مؤخراً شراء الغاز الطبيعي الإسرائيلي، وهو ما أثار انتقادات واسعة في عمان.(شقيلة، 2013، 6)

من وجهة نظر (الرجوب، 2011) فإن تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية ومحدداتها انقسمت إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تمتد من تبلور "البيشوف اليهودي" السياسي في فلسطين قبل قيام الدولة عام 1948 وحتى أواخر عقد الستينيات من القرن الماضي، بهدف توسيع نطاق الدول التي عليها الاعتراف بالدولة الوليدة الجديدة، إضافة إلى العمل على محاصرة العرب المحيطين بإسرائيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عسكريا وسياسيا، من أجل ضمان تدفق المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، علاوة على تعميق العلاقة مع الولايات المتحدة.

المرحلة الثانية: كانت خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، حيث أضحت إسرائيل دولة ذات سيادة واستقرار، وكان الهمّ الإسرائيلي هو العمل الحثيث على تكثيف النشاط الدبلوماسي لصد المحاولات الدبلوماسية العربية المناوئة لإسرائيل، في كافة المؤسسات والمحافل الدولية.

المرحلة الثالثة: تعد هذه المرحلة جوهر موضوع الكتاب، فهي من وجهة نظر الباحثين مرحلة ابتدأت بانتهاء الحرب الباردة مباشرة، حيث انصبت فيها الجهود الإسرائيلية على توسيع دائرة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العالمية الكبرى، بالتوازي مع العمل على بناء وتطوير علاقات وتحالفات جديدة، مع محاولة تجاوز الصراع مع الجيران العرب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

التصورات المستقبلية للسياسة الخارجية الكويتية في ضوء توازنات القوى الاقليمية

ترتكز السياسة الخارجية الكويتية على عدة أسس لعل أهمها عدم التدخل في شؤون الغير، والتعاون من أجل سيادة الأمن والاستقرار على المستويين الاقليمي والدولي، فقد واصلت الحكومة في سياستها الخارجية تأكيد الثوابت الواضحة التي خطتها الكويت منذ استقلالها، والتي تقوم على مبادئ ومرتكزات ثابتة تتمثل في المحافظة على الاستقلال والسيادة الوطنية والانتماء الى الأمة العربية والاسلامية، والالتزام بمبادئ ومواثيق القانون الدولي. (اسيري، 1993، 193)

رغم كل منحنيات وزوايا الصراع الدامي والصعب والمتداخل الأوراق والتحديات الأمنية التي طفت فوق السطح بفعل تداعيات الحرب وامتداداتها التي قامات بتهديد الديموقراطية في دولة الكويت الا ان الدولة عملت جاهدة بمساعي من الجيل الشاب الذي يقود السفينة الكويتية اليوم نحو آفاق المستقبل العالمي في ظل صراعات وتحديات علمية واقتصادية، وبفعل الخصوصية التي ميزت التجربة السياسية الكويتية المنفتحة على كل ما هو جديد، حيث انطلقت وبقوة وأمل من أجل مسيرة البناء لتدعيم الديموقراطية التي كانت الكويت من روادها الأوائل وتفعيل وتطوير النهضة الاقتصادية. (العنزي، 2016)

وهنا سيقوم الباحث بعرض الخيارات المستقبلية للسياسة الخارجية الكويتية في ضوء توازنات القوى الاقليمية على مطلبين وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول: في اطار النظام الاقليمي.

المطلب الثاني: مكانة الكويت في مواجهة القوى الاقليمية النافذة غير العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول

في اطار النظام الاقليمي

نجحت الكويت في التميز في قيامها بدور الوساطة الاقليمية، لعدة عوامل أهمها أن سياستها الخارجية ترتكز على التوازن والحياد. ويعتبر الحياد والوقوف على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة من أهم شروط نجاح مهمة الوسيط. وفي الفترة الأولى لاستقلالها كانت الكويت من بين الدول العربية القلائل التي تحتفظ بعلاقات متوازنة مع قطبي النظام الدولي حينها، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق. كما كانت الكويت تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط. وهو ما أعطاها المصداقية والقبول للقيام بدور الوسيط في النزاعات الاقليمية .(العنزي، 2016، 39)

وكان لقدرات دولة الكويت المالية الضخمة دوراً بارزاً في نجاحها وتنفيذ دور الوساطة؛ حيث كان للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دورًا كبيرًا في العمل على تفعيل الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية؛ الأمر الذي زاد من نفوذ الكويت ومنحها مصداقية كبيرة في القيام بدور الوساطة في النزاعات الاقليمية، كما يلعب البُعد الشخصي لأمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد، دورًا كبيرًا في نجاح دور الكويت في جهود الوساطة الاقليمية؛ حيث يتمتع الشيخ صباح بقدرات وحِرفية عالية وخبرة طويلة في مجال الوساطة امتدت لأكثر من نصف قرن في مجال إدارة السياسة الخارجية. (اسيري، 2012، 115)

حيث انه وفي عام 2017، تكررت الأزمة السياسية بين السعودية والإمارات والبحرين من جانب، وقطر من جانبٍ آخر، ولكن الأزمة الراهنة أخذت بُعدًا أكثر تعقيدًا من الأزمة السابقة في عام 2014؛ حيث قامت الدول الثلاث بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وفرض حصار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصادي عليها وشنّ حملة إعلامية واسعة تقوم على أساس اتهام قطر بتمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة. وقد بادرت الكويت إلى القيام بجهود وساطة تهدف إلى إيجاد تسوية لهذه الأزمة؛ حيث قام الأمير الشيخ صباح الأحمد بزيارة الرياض و(أبو ظبي) والدوحة من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة. (ابوصليب، 2017، 69)

وقد أبدت قطر من خلال تصريحات رسمية للأمير، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ووزير الخارجية، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، قبولها بجهود الوساطة الكويتية والتزامها بحل الأزمة في إطار مجلس التعاون الخليجي. ومن المؤشرات الإيجابية لحل مثل هذه الأزمة أن جميع الأطراف الاقليمية والدولية، وأهمها: تركيا وألمانيا والولايات المتحدة أيدت المساعي الكويتية في جهود الوساطة لحل هذه الأزمة. ولكن وعلى الجانب الآخر، فإن الرياض و(أبو ظبي) لم تعلنا بشكل واضح هذا الالتزام بقبول الوساطة الكويتية، وهو ما يمكن أن يُضعف من فرص نجاحها.

وفي حقيقة الأمر، فإن ما يدفع الكويت إلى التوسط بين أطراف هذه الأزمة الخليجية هو أنها هي الطرف المؤهل للقيام بهذا الدور؛ حيث تقف الكويت دومًا على الحياد في الأزمات والخلافات السياسية التي تظهر بين دول الخليج العربية. كما أن تجربة الكويت في الاحتلال العراقي لها والدور الدبلوماسي والعسكري لدول مجلس التعاون الخليجي في تحرير الكويت، زاد من تمسكها بوحدة الصف الخليجي؛ حيث يُعتبر استمرار هذه المنظومة هدفًا وخيارًا استراتيجيًّا للكويت. وفي هذا الصدد، يقول أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد: "صعب علينا، نحن الجيل الذين بنينا مجلس التعاون الخليجي قبل 37 عامًا، ويلاحظ بانه يوجد بين اعضاء مجلس التعاون الخليجي تلك الخلافات والتي قد تؤدي إلى مالا تُحمد عقباه.. أنا شخصيًّا عايشت اللبنة الأولى لبناء هذا المجلس منذ نحو أربعة عقود ولذا ليس سهلًا على من هو مثلي عندما يكون حاكمًا أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقف صامتًا دون أن يفعل كل ما باستطاعته للتقريب بين الأشقاء وهذا واجب لا أستطيع التخلي عنه، ومن جانب اخر، فإن الكويت كدولة صغيرة في منظومة مجلس التعاون الخليجي تدرك مدى خطورة الضغط على دولة صغيرة أخرى في هذه المنظومة تشترك معها في نفس المعطيات الجغرافية والديمغرافية والعسكرية المحدودة .(ابوصليب، 2017، 71)

وشكلت السياسية الخارجية الثابتة لدولة الكويت بقيادة حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حدثا فريدا سجلت من خلالها اروع القصص في التعامل الحضاري والانساني لإشاعة السلام وتحقيق الاستقرار في العالم والدفاع عن قضايا الأمة العربية والازمات داخل البيت العربي، وحظيت الكويت باحترام المجموعة الدولية من خلال الدبلوماسية الفاعلة والنشطة التي استخدمتها وسارت عليها وقد سجلت العديد من النجاحات اللافتة المجسدة لدور الكويت في تعزيز علاقات الأخوة والشراكة والتعاون مع مختلف دول العالم ومع منظمات اقليمية ودولية فاعلة..(وكالة الانباء الكويتية، 2016)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

مكانة الكويت في مواجهة القوى الاقليمية النافذة غير العربية

ان السياسة الخارجية للدول العربية على امتداد السنوات الخمس الأخيرة أن الكويت هي في مقدمة الدول التي لديها سياسة خارجية حققت مؤشر عالي في قلة الخلافات بامتياز، ويمكن تصنيفها على أنها البلد العربي الوحيد وضمن ترتيب الدول الأُوَل في العالم الذي لم يسجل أزمة ديبلوماسية خارجية خلال السنوات الخمس الماضية ولم تقطع الكويت علاقاتها ديبلوماسياً مع أي بلد في العالم باستثناء علاقتها مع النظام السوري في إطار موقف خليجي وعربي ودولي مندد بأحداث العنف والقتل التي طالت الشعب السوري الذي انتفض ضد الرئيس بشار الأسد مطالباً بتغيير النظام. (العازمي، 2005، 27)

وتمكنت الديبلوماسية الكويتية من تحقيق الامان بدرجة عالية وعدم التوتر، حيث إن الكويت تعتبر بين البلدان القليلة في العالم التي ليست لديها أعداء أو خصوم مباشرون أو حتى توترات في علاقاتها الخارجية من شأنها أن تشكل تهديدا على الأمن القومي للبلاد.

وتعتبر الكويت من اكثر البلدان العربية التي لها تحالفات خارجية ايجابية مع مختلف أنظمة دول العالم، وبالتالي تعتبر الكويت في مقدمة الدول التي اكتسبت أكثر أصدقاء خارجيين مع تحييد اي احتمال لوجود خصوم.

وبعد اجراء التقييم لسياسات العديد من دول العالم بما فيها الدول العربية وفق مؤشر الازمات الديبلوماسية التي تعرضت لها الدول عبر السنوات الخمس الماضية، حيث تمكنت الكويت من التفوق على أساس هذا المؤشر على دول معروفة تقليديا بالاستقرار في علاقاتها الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتبارها دولة مسالمة وصديقة لكل أقطار العالم مثل سويسرا وكندا وألمانيا وأستراليا ودول اسكندينافية مثل الدنمارك.

اما حالة السلام العالمي التي قامت الكويت بتسجيلها ضمن سياستها الخارجية فانها تقترب من سياسة امارة موناكو الفرنسية او سياسة دولة الفاتيكان والتي لا تعتبر دولة قائمة وفق مصطلحات النظام السياسي وانما تعد مقاطعة تتبع لإيطاليا الا انها ذات رمزية نفوذ الكنيسة الكاثوليكية في العالم وكذلك لا تعد دولة وفق المفهوم الحديث الا انها تتمتع بالحماية الدولية والموقع الجغرافي المستقر وفقاً لحالة الاستقرار ذاتها التي تنعم بها امارة موناكو، وكانت الكويت خلافا لموناكو والفاتيكان حيث تتوافر فيها جميع الشروط الواجبة لقيام الدولة غير انها تقع ضمن مجال جيوسياسي وجغرافي ملتهب بالحروب والصراعات بالإضافة الى كونها دولة غنية تثير أطماعا خارجية عدة. (اسيري، 2012، 33)

وفيما توترت العلاقات مع بعض الدول المجاورة كايران والعراق على سبيل المثال أو مع مصر خلال فترة من الفترات، وقد حافظت الكويت على توازن سياستها وعدم الاقصاء واحترام تقرير مصير شعوب الدول المجاورة، في حين ان بعض الدول العربية قامت بتصنيف الاخوان المسلمين ضمن لائحة التنظيمات الارهابية، في حين ان الكويت لم تقم بهذا التصنيف لاحترام خصوصية كل دولة وللتأكيد على عدم تجريم طرف او اقصائه لأجل أفكاره مادام في ظل القانون والدستور الذي يسمح بحرية الفكر والتعبير لكل مكونات المجتمع، وفضلا عن تنوع تركيبة المجتمع الكويتي من مواطنين ومقيمين بين مسلمين ومسيحيين وسنَّة وشيعة وطوائف أخرى ومعتقدات مختلفة فلم تحدث في الكويت أزمة هوية او انتماء حيث ان العديد مكونات المجتمع منصهرة في ظل الدولة ومنسجمة ومتناغمة تعبر وتعمل بحرية في ظل دستور يكفل للمواطنين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغير المواطنين مستوى عالي من الحقوق والحريات قد لا تتمتع بها دول عربية أخرى.(خوجه، 2010، 53)

وظل الحرص على الوحدة الوطنية وعدم القيام بإقصاء أي طرف داخلي في صنع تقرير مصير الكويت وهو المنهج الذي اتبعته الحكومة في السنوات الأخيرة التي عرفت انتخابات برلمانية متعددة وخروج تيارات سياسية ومشاركة بنسبة عالية للنساء والرجال، ولم يعكس الحراك السياسي الداخلي اي أثر سلبي على السياسة الكويتية الخارجية وعلى العلاقات مع الدول وكانت ملزمة لجميع الأطراف في الداخل باحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها من دون تدخل او تأثير على ذلك او تشويه او تشويش على اختيارات الشعوب الأخرى لأنظمتها أو قادتها السياسيين. (الخفاجي، 2016، 31)

وخلال السنوات الاخيره الماضية عملت الكويت على تحسين مبادرات متعددة علاقتها مع جارتها العراق طاوية بذلك جمود العلاقات والتوتر السابق الذي خلفه غزو النظام الصدامي السابق. وشهدت العلاقات طفرة نوعية في السنوات الماضية تتوجت بحضور أمير الكويت القمة العربية التي عقدت في بغداد. وبذلك عادت كل العلاقات الديبلوماسية بين العراق والكويت وبفتح العلاقات الديبلوماسية مع العراق لم يعد للكويت اي توتر اقليمي او دولي في سياستها الخارجية.(العازمي، 2005، 36)

وفي حين توترت علاقات دول مجاورة للكويت مع ايران على خلفية برنامجها النووي، فإن الكويت على الرغم أيضا من قضية تجسس حدثت في الكويت واتهمت فيها عناصر موالية لإيران، لم تقم بقطع علاقاتها مع طهران، بل عملت الكويت على ان تكون وسيط سلام بين ايران وبعض الدول في المنطقة.(عبدالشافي، 2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما تأثرت علاقات عربية – عربية وعربية – اقليمية وعربية – دولية بسبب أحداث اقليمية مشحونة بتقلبات سياسية وأخطار أمنية أهمها تداعيات ثورات الربيع العربي والحملة الدولية ضد الارهاب، الا أن الكويت لم تتأثر سياستها الخارجية بسبب اي طارئ جديد على الساحة السياسة العربية وحافظت على مؤشر الاستقرار في تعاملاتها الديبلوماسية العربية والاسلامية والدولية المختلفة الجديدة والقديمة. بل وسعت الكويت في أكثر من ظرف شابه توتر في علاقات دول خليجية – خليجية وعربية – عربية للعب دور وسيط الصلح والسلام بين بعض الدول. ولم تقطع الكويت اي علاقات ديبلوماسية مع أنظمة سياسية عربية جديدة وصلت الى الحكم بفضل ثورات شعبية وظلت علاقاتها مفتوحة على كل الأصعدة مع الدول العربية قاطبة من دون تأثر بما أفرزه الربيع العربي من طبقة سياسية مختلفة تحفظت عليها دول عربية وقاطعتها دول أخرى.(العنزي، 2016، 42)

وانعكست سياسة الاستقرار التي انتهجتها الكويت في ارتفاع عدد الدول التي يمكن للكويتيين دخولها من دون تأشيرة، حيث إن الكويتيين يستطيعون دخول 78 دولة من دون تأشيرة ويستطيعون دخول بقية دول العالم عبر تأشيرة بإجراءات سلسة أكثر من غيرهم من العرب.

وفي ظل الحملة الدولية ضد الارهاب، فإن مواطني دول عربية كثيرة واجهوا صعوبات أو تقييداً في مسألة حرية السفر أو الدخول الى دول بعينها تضررت من ارهاب اتهم انه يمول وقادم من دول عربية، واتهمت الكويت من قبل وزارة الخزانة الأميركية ان أفرادا فيها يمولون الارهاب، لكن على الرغم من كل ذلك وزج الكويت في هذه التهمة، فقد تحسن دخول ونفاذ الكويتيين الى كل دول العالم بفضل ديبلوماسية التوازن والاستقرار.(Naser, 2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من نتائج العديد من التقارير الدولية التي تناولت مسار السياسات الخارجية العربية وتحديدا السياسة الكويتية خلال العقد الماضي أن النسق الذي سارت عليه الكويت في رسم معالم علاقاتها الخارجية بداية مع جيرانها والاقليم والوطن العربي وآسيا والعالم اعتمد على تقديم معيار تطبيق الاحترام المتبادل في العلاقات المشتركة وعدم التدخل نهائيا في شؤون الدول الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة واحترام تقرير مصير شعوب الدول الأخرى والتعاون مع كل الأطراف السياسية وعدم انتهاج مبدأ التعاون مع طرف واقصاء آخر، بالإضافة الى النجاح في ممارسة وسطية صعبة في السياسة الخارجية للتعامل مع شتى القضايا الاقليمية والدولية وعدم الانجراف في قطع علاقات ديبلوماسية – بصفة نهائية او جزئية – مع أي دولة. ولم تغلق سفارة أي دولة على ارض الكويت باستثناء السفارة السورية والتي جاء اغلاقها من قبل النظام السوري نفسه وليس بطلب من الكويت، لتكون بذلك البلد العربي الوحيد الذي لديه علاقات ديبلوماسية مفتوحة ومباشرة مع كل الأنظمة على اختلاف سياساتها وتوجهاتها. (المرزوقي، 2015)

كما أسهمت استراتيجية التضامن الدولي التي اعتمدتها الكويت في تلازم سمعة السياسة الخارجية بشعار التضامن الانساني مع القضايا الانسانية العربية والاسلامية والدولية من خلال مبادرات الكويت الكثيرة في دعم واغاثة شعوب كثيرة عربية واسلامية وصديقة، وتعتبر الكويت وفقا لمؤشر السلام في العلاقات الدولية من بين الحكومات التي لا تواجه توترا واضحا في علاقاتها مع غالبية دول العالم على كل المستويات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والشعبية.(فضاله، 2011، 14)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما لعبت الكويت دوراً من خلال استقبالها للعديد من القمم والمؤتمرات الدولية والمشاركة الفعالة دوراً كبيراً في انفتاح الكويت على الدول الاخرى من خلال توافد المشاركين في المؤتمرات والقمم المنعقدة على ارض الكويت.

والكويت دولياً تقارن في سياستها الخارجية بسويسرا وبدول اخرى مثل كندا وأستراليا والمانيا وبعض المقاطعات البريطانية السابقة مثل الباهاما ودويلات مثل دولة الفاتيكان وامارة موناكو وبعض دول اسكندينافية مثل فنلندا والدنمارك وهولندا، وتمكنت الكويت خلافاً لما قامت به مثل هذه الدول تحييد اكثر ما يمكن من احتمال وجود خصوم ما مكنها ايضا من تجنب خطر الأطماع الخارجية على الرغم من تواجدها في منطقة صراعات وبين قوى اقليمية كبرى، وفقاً لما واردته دراسة دراسة للراي اجريت عام 2015 حول السياسة الخارجية للدول العربية على امتداد السنوات الخمس الأخيرة، وتعتبر الكويت وفقا لمؤشر السلام في العلاقات الدولية من بين الحكومات التي لا تواجه توترا واضحا في علاقاتها مع غالبية دول العالم على كل المستويات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والشعبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة والنتائج والتوصيات

يستعرض الباحث فيما يلي ما تم تناوله من خلال هذه الدراسة من خلال المباحث والمطالب والتي كان محورها تناول محددات العلاقات الأمريكية الروسية وأثر هذه المحددات على الصراعات الاقليمية في المنطقة العربية، وفيما يلي استعراض لأهم النتائج.

أولاً: الخاتمة:

هدفت الدراسة بشكل عام تناول اثر التوازنات الاقليمية على سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة (2006 – 2017)، وقد أجابت الدراسة عن الأسئلة، حيث تم الإجابة عن السؤال الأول وتبين أن اهم ملامح الواقع السياسي في الكويت مع مطلع القرن الواحد والعشرين تمثلت بـ (وجود الكويت في موقع جغرافي لعب دور موثر في منطقة ذات اهمية استراتيجية من حيث السيطرة على المخزون النفطي والواقع في قلب الصراع الدائر في العراق والتنافس الاقليمي في المنطقة، وجود قلق عام لدى دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الكويت نتيجة العلاقات الامريكية الايرانية، لعبت الكويت دوراً سياسياً في حل بعض الازمات في دول الخليج، كما أجابت الدراسة عن السؤال الثاني، وتبين بأن النتائج المترتبة نتيجة الاخلال في التوازنات الاقليمية على السياسة الخارجية في الكويت تمثلت بـ (الاضطراب الذي سيولّد سعياً من قبل دولة الكويت الى تعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى، وكذلك سيؤدي الى ظهور نظام فوضوي ونزع سيادة الأمن والاستقرار على المستويين الاقليمي والدولي، كما تم الإجابة عن السؤال الثالث وتبين بأن اهم العوامل والمتغيرات والاقليمية والدولية التي تساهم في تشكل التوازنات الاقليمية في الكويت تمثلت بـ (سياستها الخارجية التي ترتكز على التوازن والحياد في كافة السبل، كما ان الكويت في الفترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولى من استقلالها كانت من بين الدول العربية القلائل التي تحتفظ بعلاقات متوازنة مع قطبي النظام الدولي حينها، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق، كما ان الكويت كانت تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط، الامر الذي منحها المصداقية والقبول للقيام بدور الوسيط في النزاعات الاقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: النتائج:

بعد البحث المستفيض توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. إن وجود الكويت في موقع جغرافي لعب دور موثر في منطقة ذات اهمية استراتيجية من حيث السيطرة على المخزون النفطي والواقع في قلب الصراع الدائر في العراق والتنافس الاقليمي في المنطقة كان من اهم ملامح الواقع السياسي في الكويت.
2. ظهر جلياً وجود قلق عام لدى دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الكويت نتيجة العلاقات الامريكية الايرانية، لعبت الكويت دوراً سياسياً في حل بعض الازمات في دول الخليج.
3. الاخلال في التوازنات الاقليمية يؤثر على الاضطراب الداخلي وظهور نظام فوضوي ونزع سيادة الأمن والاستقرار على المستويين الاقليمي والدولي.
4. سياسة دولة الكويت الخارجية التي ترتكز على التوازن والحياد في كافة السبل كانت من اهم العوامل والمتغيرات والاقليمية والدولية التي ساهمت في تشكل التوازنات الاقليمية في الكويت.
5. ان الكويت في الفترة الأولى من استقلالها كانت من بين الدول العربية القلائل التي تحتفظ بعلاقات متوازنة مع قطبي النظام الدولي حينها، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق.
6. ان الكويت كانت تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط، الامر الذي منحها المصداقية والقبول للقيام بدور الوسيط في النزاعات الاقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يقترح ما يلي:

1- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات لتقصي وتحديد ابرز ملامح الواقع السياسي في الكويت وعلاقتها بالحفاظ على التوازنات الاقليمية.

2- اجراء دراسات أخرى مشابهة تتناول التصورات والسيناريوهات المتوقعة لدولة الكويت من حيث الحفاظ على التوازن الاقليمي في ظل الظروف التي تشهدها المنطقة العربية.

3- ضرورة الاستفادة من الدراسات الأكاديمية والاستراتيجية في مجال تطوير العلاقات بين الدول بما يمكن الكويت من الحفاظ على توازنها الاقليمي والنهوض بالكويت سياسياً.

4- العمل على تعزيز العلاقات وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها الاقرب الى سياسة الكويت وكذلك تعزيز العلاقات الدولية في كافة المستويات.

5- الحفاظ على التوازن والحياد في السياسة الخارجية باعتبارها من اهم العوامل والمتغيرات والاقليمية والدولية التي ساهمت في تشكل التوازنات الاقليمية في الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبو صليب، فيصل مخيط (2010) **تحليل عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية**، مقرر السياسة الخارجية في كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

أبو صليب، فيصل مخيط (2017) **الوساطة الكويتية– خبرات تاريخية في مواجهة ازمة فريدية** –مقرر السياسة الخارجية في كلية العلوم الاجتماعية –جامعة الكويت.

ابوخزام، ابراهيم (1999) **الحروب وتوازن القوى– دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.

ابوعارم، علاء (2004) **العلاقات الدولية – الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

ابوعامود، محمد (2008) **العلاقات الدولية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

اسيري، عبدالرضا (1993) **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة– انجازات واخفاقات وتحديات**، مطابق القبس التجارية للنشر والتوزيع، الكويت.

اسيري، عبدالرضا (2000) **النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات**، ط5، جامعة الكويت، الكويت.

أسيري، عبدالرضا علي (2012) **النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات**، ط11، الكويت، دار الوطن.

الأقداحي، هشام (2012) **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية**، مؤسسة شباب الجامعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانصاري، احمد (2017) **التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية 2010-2016**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان.

اوغلو، حمد داوود (2010) **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون.

توفيق، سعد (2002) **النظام الدولي الجديد- دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.

الجحيشي، فراس محمد (2011) **التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2003م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، العراق.

جرعون، عرفات (2016) **العلاقات الايرانية الخليجية الصراع والانفراج والتوتر**، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

حسين، خليل (2011) **العلاقات الدولية- النظرية والواقع الاشخاص والقضايا**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

الخزرجى، ثامر (2005) **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الخزرجي، ثامر (2005) **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجة ادارة الازمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخفاجي، ياسر (2016) **واقع مستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ضوء منظومة الاسلحة التقليدية او النووية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان.

خوجه، محمد عصام (2010) **الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام 1990 الى عام 2009م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك.

الدعيج، عبير (2010) **سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة "1974-1989"**، وزارة الخارجية الكويتية، ادارة البحوث والاعلام، الكويت.

الراجحي، اسلام (2016) **العلاقات الخليجية التركية في 2016 ..تقارب سياسي وخطط للتكامل الاقتصادي**، مقال منشور على موقع الخليج الجديد: http://www.thenewkhalij.org/ar/node/55036

الرجوب، عوض (2011) **سياسة اسرائيل الخارجية**، مقال منشور على الجزيرة: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/9/26

السامرائي، قتيبه مخلف (2008) آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي"، مجلة السامري، ع(10).

السبعاوي، عوني عبد الرحمن والنعيمي، عبد الجبار مصطفى (2000) العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل، **مجلة دراسات استراتيجية**: العدد (43).

شقيلة، نائل (2013) **السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة القرن الافريقي واثرها على الامن القومي العربي "1991-2011"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العازمي، استقلال (2005) **السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1990-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.

عبدالشافي، عصام (2012) **الجرف القاري الكويتي – الإيراني: أبعاد سياسية تحركها مصالح اقتصادية**، منشور http://cutt.us/V1YJA

العنزي، عدنان عبدالله (2016) السياسة الكويتية في مواجهة التحديات الاستراتيجية، **مقال منشور في صحيفة الرأي الكويتية**، العدد (13526).

الغنيم، عبدالله (2004) سمو الشيخ صباح الاحمد "عزيمة وبناء"، **مركز البحوث والدراسات الكويتية**، الكويت.

فضاله، فهد يوسف (2011) مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي، الكويت، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**.

المرزوقي، عماد (2015) السياسة الخارجية الكويتية... صفر أعداء، مقال منشور: موقع صحيفة الرأي الالكتروني: http://www.alraimedia.com/Home/Details

المرهون، عبدالجليل (2007) امن الخليج وقضية التسلح النووي، **مركز البحرين للدراسات والبحوث**، المنامة.

مقلد، اسماعيل (2010) **العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الاصول والنظريات**، ط4، المكتبة الاكاديمية، القاهرة.

ياغي، عبد الفتاح (2010) **السياسات العامة- النظرية والتطبيق**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية

Davutoglu, Ahmet (2011). T**urkey's foreign policy objectives. London**: Speech delivered at the Turkey investor conference.

Naser, Mohamed. (2017). Kuwait's Foreign Policy towards Regional Issues in the Middle East from 2003 to 2014. **Asian Social Science**. Vol. 13, No. 11. 95-108.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com